إصدارات مركز الدراسات
والإعلام الاقتصادي

STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

بواسطة: خالد زياد/ AFP نقلاً عن وكالة بلومبرج

الاقتصاد اليمني 2024 ...
عقوبات متزايدة وتدهور مستمر

2024

الاقتصاد اليمني 2024 ...
عقوبات متزايدة وتدهور مستمر

2024 م

صادر عن وحدة الرصد والدراسات الاقتصادية
بمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

المحتويات

مقدمـة 4
العقوبـات الأمريكيـة عـلى جماعـة الحـوثي ... البحـث عـن مخـرج الطـوارئ؟ 6
مقدمـة 7
تسخين لما هو قادم ! 9
مخرج طوارئ! 13
عاصفة ترامب ! 13
العقوبات والمواطنون في اليمن ! 14
نهاية النفق ! 15
نتائج الاستبانة بشأن تداعيات العقوبات الأمريكية! 17
السياسة النقدية والمالية .. وأهم المؤشرات المالية 23
معدل نمو الناتج المحلي 24
المالية العامة 25
السياسة النقدية 27
القطاع البنكي 28
العرض النقدي 30
الميزان التجار ي 32
استيراد الغاز المنزلي يعمق عجز الميزان التجاري 33
من يستحوذ على السلع المستوردة 34
كيف تؤثر قيمة الواردات على أسعار الصرف وعجز الميزان التجاري 36
أسعار الصرف 38
القطاع الخاص ... انتهاكات مستمرة ومرونة! 40
أبرز تحديات القطاع الخاص: 42
القطاع المصرفي في قلب الصراع 43
تداعيات الهجمات الحوثية في البحر الأحمر 44
استمرار اغلاق الطرق 45
تشريعات وإجراءات عشوائية 46
انتهاكات طالت القطاع الخاص في اليمن خلال 2024م 47
انتهاكات جماعة الحوثي ضد القطاع الخاص 49
انتهاكات ضد القطاع الخاص في مناطق الحكومة الشرعية 53
الحكومة اليمنية.. الإصلاحات الاقتصادية ... حقول الألغام! 55
مسارات الحكومة الخمسة ! 57
قضايا الفساد ! 58
جهود فريق الإصلاحات الاقتصادية ... صوت القطاع الخاص المتصاعد! 61
التدخلات الدولية في اليمن للعام 2024م 68
الدول المانحة الأكبر مساهمة في خطة الاستجابة 70
تمويل ضعيف واحتياجات كبيرة 71
دعم المملكة العربية السعودية لليمن 73
أبرز المنظمات ذات التدخلات المستمر 74

مقدمة

يشهد الاقتصاد اليمني مرحلة حرجة ومليئة بالتحديات المتزايدة، حيث تتداخل العوامل السياسية والاقتصادية في رسم صورة قاتمة للأوضاع المالية والنقدية والتجارية في البلد، والتي تنعكس بصورة مباشرة على حياة ملايين اليمنيين الذين يكتوون بنار الحرب منذ عشرة أعوام.

رغم حالة الهدوء النسبي «اللاسلم واللاحرب» التي شهدتها اليمن خلال العام 2024م، إلا أنه وعلى الصعيد الاقتصادي فقد شهدنا أحداثًا عاصفة وتحولات كبيرة، لعل أبرزها التدهور الكبير لسعر العملة اليمنية الريال مقابل الدولار والعملات الصعبة الأخرى بحيث تجاوز ألفي ريال للدولار الواحد، وتزايد حدة العقوبات الأمريكية على جماعة الحوثي والكيانات المرتبطة بها، ناهيك عن تصاعد حدة التشظي في الاقتصاد اليمني وتفاقم الصراع لاسيما في القطاع المصرفي، بالإضافة إلى استمرار الانتهاكات والجبايات التي يتعرض لها القطاع الخاص اليمني في كافة مناطق اليمن ولعل أبرزها السيطرة والاستحواذ المباشر الذي قامت به جماعة الحوثي تجاه بعض الشركات والمؤسسات!

ويركز هذا التقرير الاقتصادي الصادر عن وحدة الرصد والدراسات الاقتصادية بمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي حول أبرز التطورات الاقتصادية في اليمن خلال عام 2024م، مع تركيز خاص على تداعيات العقوبات الأمريكية المتزايدة على جماعة الحوثي والكيانات المرتبطة بها، وتأثيراتها على الاقتصاد الوطني والقطاع المصرفي والمالي، والصراع المتنامي داخل منظومة السلطة الشرعية وتطورات السياسة المالية والنقدية والجهود والتحديات التي يواجهها القطاع الخاص في اليمن.

لقد شهد عام 2024م تصعيدًا غير مسبوق في العقوبات الأمريكية ضد جماعة الحوثي، حيث تم إدراج الجماعة مجددًا ضمن قائمة الإرهاب في يناير 2024م، أعقبها فرض عقوبات على عدد من الكيانات والأفراد المتهمين بتمويلها. كما توسعت العقوبات لتشمل شركات وأفراد في الصين وهونغ كونغ وإيران ولبنان، يعتقد أنهم يسهمون في توفير التمويلات للجماعة، وتظهر نتائج استطلاع للرأي أجراه المركز مع 13 من كبار المصرفيين والخبراء الماليين أن 36.4 بالمئة منهم يرون أن العقوبات أثرت سلبًا على المشمولين بها، في حين يرى 27.2 بالمئة أنها لم يكن لها تأثير يُذكر، بينما يعتقد 36.4 بالمئة أنها كانت مؤثرة إلى حد ما [1].

ويواجه القطاع المصرفي اليمني ضغوطًا متزايدة نتيجة العقوبات والانقسامات النقدية بين البنك المركزي في صنعاء وعدن، حيث تراجعت الثقة في النظام المصرفي وشهدنا تصعيدا حادا لاسيما عقب قيام البنك المركزي في صنعاء الواقع تحت سيطرة جماعة الحوثيين بسك عملة نقدية جديدة فئة « مائة ريال «، واتخاذ البنك المركزي اليمني في عدن قرارا يقضي بنقل البنوك اليمنية إلى عدن قبل أن يتم تجميد تلك القرارات. كما تزايدت حالات الإغلاق الإجباري لبعض فروع البنوك في مناطق مختلفة، مما فاقم حالة الاضطراب المالي . وتراجعت قيمة الريال اليمني بنسبة

1 - نتائج استطلاع أجرته وحدة الرصد بالمركز شمل نخبة عددها 13 فردا من مدراء البنوك، والشركات والخبراء في اليمن، تم إجراء الاستبيان في شهر يناير 2025م.

27.3 بالمئة خلال عام 2024، مع استمرار معدلات التضخم في الارتفاع، حيث بلغت 28.49 بالمئة في مناطق الحكومة الشرعية مقارنة بـ 2.89 بالمئة في مناطق الحوثيين، الذين يفرضون رقابة صارمة على السوق.

تتوقع تقارير صندوق النقد الدولي أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي انكماشًا بنسبة -1 بالمئة في عام 2024م، بعد انكماش أكبر بلغ -2 بالمئة في عام 2023م، وهو ما يعكس استمرار التحديات الاقتصادية. كما سجلت المالية العامة عجزًا مقداره 382.9 مليار ريال يمني حتى نوفمبر 2024م، بانخفاض 351 بالمئة عن عام 2023م نتيجة لسياسات تقشفية إجبارية تبنتها الحكومة. ومع استمرار توقف صادرات النفط منذ أواخر 2022م بفعل استهداف الموانئ، من قبل جماعة الحوثي تخسر الحكومة أكثر من مليار دولار سنويًا من عائدات النفط، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات العامة بنسبة 42 بالمئة مقارنة بعام 2023م، وتواجه أزمة كبيرة جراء ذلك حيث عجزت في الأشهر الأخيرة من السنة عن دفع الالتزامات الرئيسية كالمرتبات قبل أن تتلقى منحة من المملكة العربية السعودية بمبلغ 200 مليون دولار.

ويواجه الميزان التجاري اليمني عجزًا مزمنًا، حيث بلغ 12.5 مليار دولار في 2023م، في حين يُتوقع أن يكون العجز أعلى في 2024م. كما زادت حصة الواردات عبر موانئ الحديدة، الخاضعة للحوثيين، على حساب تراجع الاستيراد عبر موانئ الحكومة الشرعية. من جهة أخرى، أدى قرار الحوثيين بمنع استيراد الغاز المحلي واستبداله بالغاز المستورد إلى خسائر إضافية للاقتصاد اليمني، بلغت 283.6 مليون دولار في 2024م، مما زاد من الضغوط على الميزان التجاري وسعر الصرف.

ويدفع المواطن اليمني فاتورة تلك التطورات حيث تنعكس مباشرة في الزيادة المستمرة في التكاليف المعيشية، وسط تراجع المساعدات الإنسانية وتزايد العقوبات الاقتصادية. وأدى ارتفاع تكاليف النقل والشحن بفعل الأزمة في البحر الأحمر إلى زيادة أسعار السلع الأساسية، حيث ارتفعت تكاليف شحن حاوية 40 قدمًا إلى ميناء الحديدة من 5,000 دولار إلى 10,000 دولار خلال 2024م، مما ساهم في رفع أسعار الغذاء والوقود.

وختامًا، يخلص التقرير إلى أن استمرار العقوبات الاقتصادية، والانقسامات النقدية، والتوترات الإقليمية، سيؤدي إلى مزيد من التدهور الاقتصادي في 2025 ما لم يتم تبني إصلاحات جذرية تعيد الاستقرار للبلد، ويتم تبني إصلاحات جذرية تعمل على تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي في إطار منظومة متكاملة من الإصلاحات المؤسسية والإدارية القائمة على الحوكمة والشفافية والمساءلة.

مصطفى نصر
رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

العقوبات الأمريكية

على جماعـــة الحوثي ...

البحث عن مخرج الطوارئ؟

مقدمة:

أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية قرارًا باتهام إحدى شركات الصرافة في اليمن بتمويل جماعة الحوثي، متّل القرار المفاجئ صدمة لمالك شركة الصرافة التي لا ينتمي صاحبها تنظيميًا إلى جماعة الحوثي، ولكنه لم يستطع أن ينأى بنفسه عنها كما هو حال العشرات، بل المئات من الشركات التي تجبرهم الجماعة بطريقة أو بأخرى على الانخراط في معاملاتها المالية.

لم تتوقع شركة الصرافة تلك، نتحفظ هنا عن ذكر اسمها أن تحصل على هذا المستوى من العقوبات القاضي بتجميد أرصدتها في الولايات المتحدة الأمريكية وحظر التعامل معها، وقد حاولت جاهدة الاستعانة بخبراء ومحامين من الولايات المتحدة الأمريكية لرفع اسمها من قائمة العقوبات أو تصحيح مسارها، لكن دون جدوى!

ولم يكن سهلًا الوصول إلى ذلك كما تكّشف لمالك شركة الصرافة لاحقًا، لكن أصحاب نفوذ في صنعاء كانوا يدركون ما الطريقة الملائمة للتعامل مع أوضاع كهذه «النصيحة المثلى هي العمل تحت لافتة أخرى» في التعاملات المالية الخارجية.

النصيحة التي أسداها أحد النافذين الكبار من دوائر صنع القرار في جماعة الحوثي، تؤكد سردية يؤمن بها الكثير من الخبراء الاقتصاديين في اليمن، الذين يعتقدون أن العقوبات الأمريكية على شركات تعمل لصالح الحوثي أو مقربة من الجماعة تشبه حرمان عبدالملك الحوثي من زيارة أمريكا التي لا ينوي زيارتها يوما ما!

وهو ما أشار إليه عدد ممن أجرينا معهم استطلاعاً للرأي حول مدى تأثر الأشخاص والكيانات المشمولة بالعقوبات والمتهمة بدعم وتمويل جماعة الحوثي « أنصار الله « خلال السنوات المالية، حيث قال 36,4 بالمئة فقط أنهم تأثروا سلبًا، في حين يعتقد 27,2 بالمئة أنهم لم يتأثروا مطلقًا، و36,4 بالمئة قالوا أنه كان تأثيرا إلى حد ما .

تناسلت خلال السنوات الأخيرة المئات من الشركات ورجال الأعمال الذين ظهروا فجأة، ولعب العديد منهم دورًا في تسهيل التمويلات المالية للجماعة أو إدارة الأنشطة المالية والاستثمارية لقيادات بارزة فيها.

وقد قامت وزارة الخزانة الأمريكية باستهداف العديد ممن تتهمهم بمساعدة جماعة الحوثي في تدفق الأموال والسلاح، ولعب أدوار خارجية مهمة في نشاط الجماعة المالي العابر للحدود.

وصنفت واشنطن في 17 يناير 2024م مليشيا الإرهاب الحوثية على أنها منظمة إرهابية عالمية محدودة بعد شهر من إعطائهم مهلة لوقف عملياتهم في البحر الأحمر. وبعد أسبوع فقط من الإعلان عن تصنيف جماعة الحوثي « أنصار الله» جماعة إرهابية كانت وزارة الخزانة الأمريكية قد فرضت على أربع شخصيات

وقيادات عسكرية رفيعة في جماعة الحوثي وهم محمد العاطفي ووزير الدفاع والإنتاج الحربي المعين من قبل جماعة الحوثي، ومحمد فضل عبدالنبي قائد قوات القوات البحرية، ومحمد علي القادري قائد قوات الدفاع الساحلي ومدير الكلية البحرية ومحمد الطالبي مدير المشتريات في وزارة الدفاع التابعة للحوثيين بصنعاء.

وتتابعت سلسلة العقوبات ضد الحوثيين من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في محاولات لتجفيف منابع دعم جماعة الحوثي وفرض مزيد من الضغوط على الجماعة لإيقاف عملياتها في البحر الأحمر والتي تسببت بأضرار كبيرة حيث تمر عبر مضيق باب المندب حوالي 15 % من حجم التجارة العالمية.

وقبل أن تتوسع العقوبات لتستهدف شركات في هونج كونج والصين، كانت قد شملت العقوبات أحد الأدوات المهمة في تمويل جماعة الحوثي والذي يمتلك علاقات وتواصل مباشر مع الحرس الثوري الإيراني وفقا لاتهامات واشنطن «سعيد الجمل» الذي يعيش في إيران وتتهمه الولايات المتحدة الأمريكية بلعب أدوار خطيرة في صفقات تمويلية للجماعة، وإلى جانبه فرضت عقوبات على كيانات في الحرس الثوري الإيراني، منهم محمد رضا فلاح زاده نائب قائد قوة القدس التابعة للحرس الثوري، وعلي حسين بدر الدين الحوثي وكيل وزارة الداخلية في سلطات الانقلاب الحوثي.

تتهم وزارة الخزانة الأمريكية سعيد الجمل بأنه يدير عمليات شحن لصالح الجماعة تنطلق من هونغ كونغ وجزر مارشال، الأمر الذي أدى إلى فرض عقوبات على شركتين وسفينتين يقع مقرها في هونغ كونغ وفي جزر مارشال. وأصدرت الوزارة عقوبات على 10 أفراد وكيانات وسفن قالت إنها تعمل في النقل غير المشروع للنفط والسلع الأخرى لجماعة الحوثي في اليمن.

وفي 17 يونيو 2024م فرضت الولايات المتحدة الأمريكية على 3 أفراد و6 كيانات عقوبات كونها سهلت شراء الأسلحة للحوثيين، وتبعها في 18 يوليو إصدار واشنطن عقوبات شملت فردين وخمسة كيانات تابعة للميليشيات الحوثية المصنفة إرهابيًا إضافة إلى خمس سفن كممتلكات محظورة، بعد التأكد من أن الحوثيين يتلقون عبر هؤلاء الأفراد والكيانات عائدات ضخمة من الشحن غير المشروع للسلع الإيرانية.

ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على الشبكة التي يديرها سعيد الجمل، حيث تعتقد أن تدفق التمويلات من خلاله يساهم في تعزيز قدرات الحوثيين لشن هجمات ضد الشحن التجاري في البحر الأحمر والبحر العربي والممرات المائية الأخرى، ولذلك فقد فرضت عقوبات على شركات أخرى مثل شركة واي تك التابعة لـ ماهر يحي مطهر الكينعي، وشركات تتبع أحمد خالد يحي الشهاري، وشركاته الثلاث «الشهاري المتحدة، وقوانغتشو الشهاري المتحدة، وهونج كونج الشهاري» ومقراتها في اليمن والصين.

وفي 15 أغسطس 2024م عاد سعيد الجمل إلى الواجهة، ولكن بمزيد من العقوبات

على شركات وأفراد يتبعون حزب الله اللبناني واستهدفت العقوبات ست شركات وأحد الأفراد كما تم الحجز على ثلاث سفن لتورطها في تأمين إيرادات غير مشروعة لدعم أنشطة الحوثيين وكانت تلك الشركات تعمل لصالح الجمل.

في 2 أكتوبر2024م أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية فرض عقوبات جديدة ضد 9 أفراد وكيانات وسفن، مرتبطة بشبكة تهريب وشراء مواد تستخدم في تصنيع الأسلحة للميليشيات الحوثية المصنفة إرهابياً، وتلتها عقوبات على 18 شركة وفرد وسفينة جرى اتهامهم بالعلاقة المباشرة بأحد مصادر التمويل المالي لجماعة الحوثي المسمى سعيد الجمل حسب ما أفادته به وزارة الخزانة الأمريكية.

وبالتزامن مع تلك العقوبات فقد أدرجت الحكومة البريطانية أسماء 4 من قادة الحوثيين في القائمة السوداء المنشورة بموقع وزارة الخارجية البريطانية، حيث تضمنت العقوبات منع دخول العاطفي ونائبه الطالبي إلى المملكة المتحدة، وتجميد حساباتهما في البلاد إن وجدت. واستهدفت العقوبات القادري وعبد النبي، اللذين يقودان ما يسمى بـ القوات البحرية التابعة للحوثيين، كما تنص الوثيقة البريطانية

تسخين لما هو قادم !

خلال عام 2024م تسارعت حدة العقوبات الأمريكية على أفراد ومؤسسات متهمة بدعم جماعة الحوثي بصورة لافتة منذ بدء الحرب في اليمن عام 2015م، رغم أن فترة الرئيس الأمريكي جو بايدن بدأت بتخفيف العقوبات على جماعة الحوثي، عندما أعلن وزير الخارجية الأمريكي انتوني بلينكن عن نية الإدارة الامريكية إلغاء تصنيف جماعة الحوثي كجماعة إرهابية أجنبية عقب تصنيفها في الأسابيع الاخيرة من إدارة الرئيس الأسبق دونالد ترامب، وبالفعل جرى إلغاء التصنيف في 16 فبراير 2021م.

ورغم أن الإدارة الأمريكية بررت قراراها بأنه يأتي نتيجة الوضع الإنساني المتردي واستجابة لتحذيرات من الأمم المتحدة، والمنظمات الإنسانية، وأعضاء في الكونجرس الأمريكي، من أن التصنيفات يمكن أن تترك تأثيرًا مدمّرًا على حصول اليمنيين إلى السلع الأساسية مثل الغذاء والوقود [2] ؛ إلا أن هذه الإدارة نفسها هي التي عملت على إعادة تصنيف الجماعة كجماعة إرهابية، وجاء التصنيف الذي أعلنت عنه إدارة بايدن في 17 يناير 2024م تحت مبرر استمرار الهجمات غير المسبوقة التي تشنها جماعة الحوثي " أنصار الله " على السفن الدولية التي تمر عبر البحر الأحمر وخليج عدن والهجمات التي تتعرض لها القوات العسكرية المتمركزة في المنطقة.

تعكس تلك السياسة المضطربة للإدارة الأمريكية نوع من التخبط، وغياب الرؤية

2 - الغاء التنصيفات الإرهابية لأنصار الله، بيان نشر في موقع الخارجية الأمريكية، ١٢ فبراير ٢٠٢١م، رابط البيان : https://www.state.gov/translations/arabic/الغاء-التصنيفات-الإرهابية-لأنصار-الل/

الواضحة للتعامل مع الأزمة اليمنية، وإن بدا التململ واضحًا من جماعة الحوثي عقب استهدافها حركة الملاحة الدولية في البحر الأحمر، وضرب عدد من الصواريخ التي وصلت إلى مناطق داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة في إسرائيل وهو الأمر الذي يفسر حشد سلسلة من العقوبات الأمريكية.

يقول الباحث في الشأن السياسي مصطفى ناجي في حديثه لوحدة الرصد بالمركز «إن جماعة الحوثي لم تعد خطر محلي فقط وانما أصبحت طرف مهدد للإقليم والعالم، وبالتالي فإن حيثيات التصنيف الأخير لترامب ضد الجماعة كان واضحًا بأنه يضع المصالح الأمريكية والعالمية بعين الاعتبار في هذا التصنيف.»[3]

ويرى مصطفى في توصيفه لقرارات الإدارتين الأمريكيتين ترامب وبايدن بأنه «ليس تخبط بقدر ما يعكس اختلاف في التصورات والأدوات لكل إدارة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، والوصول إلى مستوى عالي جدًا من التناقض بين الإدارتين في رؤيتها لمعالجة القضايا ومنها الأزمة اليمنية».

في مطلع العام 2024م وتحديدًا في 17 يناير صنفت الولايات المتحدة الأمريكية جماعة الحوثي منظمة إرهابية عالمية وتلاها سلسلة من العقوبات التي فرضتها وزارة الخزانة الأمريكية شملت أفرادا ينتمون للجماعة أو مؤسسات تتهمها الولايات المتحدة الأمريكية بلعب أدوار في عمليات التمويلات التي تتحصل عليها الجماعة.

ولم تواجه سلسلة ما يمكن تسميته بالمرحلة الثانية من العقوبات ذات التوجس والاعتراض من قبل ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.

يقول دبلوماسي غربي في نقاش غير رسمي مع وحدة الرصد بالمركز بأن «الولايات المتحدة الأمريكية تدرك جيدًا بأن جماعة الحوثي لديها عشرات الطرق والوسائل لتمويل عملياتها الحربية والوصول إلى السلاح والمال، سواءً من المصادر الداخلية أو من خلال الدعم الإيراني المباشر أو من خلال وكلاء، لكنها وحتى قبيل حرب غزة كانت تغض الطرف «، ويتسق هذا النوع من التحليل مع مؤشر العقوبات المفروضة على جماعة الحوثي ومصادر تمويلها خلال ثمان سنوات من الحرب منذ 2015-2023م، إذا تم استثناء التصعيد الذي قاده ترامب في نهاية فترة رئاسته السابقة.

عندما أعلنت إدارة ترامب الأولى قبيل نهاية ولايتها عزمها تصنيف جماعة الحوثي «أنصار الله» كمنظمة إرهابية أجنبية وبحيث يدخل القرار حيز التنفيذ في 19 كانون الثاني يناير أي قبل يوم فقط من تولى بايدن الإدارة الجديدة شجبت الأمم المتحدة وأعضاء في الكونجرس هذه الخطوة واعتبروها بأنها سوف تفاقم الأوضاع الاقتصادية والإنسانية المتردية في اليمن، وتحت هذا الضغوط قررت إدارة بايدن في 16 فبراير 2021م إلغاء تصنيف جماعة الحوثي كجماعة إرهابية أجنبية. [4]

3 - تصريح أدلى به الباحث في الشأن السياسي مصطفى ناجي، بتاريخ ٤ فبراير ٢٠٢٥م.

سياق المصالح الأمريكية والدولية اليوم يبدو مختلف إلى حد ما، ففي تقرير لفريق لجنة الخبراء وهو يتحدث عن الإشكالية التي نشبت العام الماضي 2024م بخصوص البنوك الستة التي قرر البنك المركزي اليمني « المعترف به دوليا « نقل مقراتها إلى عدن وتراجع عن القرار بعدها، يصف التقرير بأن البنك المركزي اليمني في عدن قام بإلغاء تراخيص ستة بنوك رائدة في صنعاء وهدد بفصلها عن نظام الاتصالات المالية الدولية « سويفت « ، حيث تتولى هذه البنوك إجراء عدد كبير من التحويلات المالية الدولية، نيابة عن الكيانات التي يسيطر عليها الحوثيون.

وبالتالي فإن الحظر أثر على المصالح الاقتصادية للحوثيين الذين هددوا بعد ذلك بالعودة إلى الحرب وشن هجمات عبر الحدود ضد البنية الاقتصادية الحيوية للمملكة العربية السعودية. [5]

وتمثل هذه السردية الجديدة لفريق الخبراء مؤشرًا على التوجه العالمي الجديد، لكن المقلق فيه أنها تضع معظم البنوك اليمنية في قائمة الاستهداف بالعقوبات غير مدركة تبعات مثل هكذا توصيف على مجمل العمل المصرفي.

ويأتي في هذا السياق القرار المفاجئ والصادم للقطاع المصرفي اليمني المتمثل في إدراج بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار ضمن العقوبات، واتهامه بتقديم الدعم المالي للحوثيين من خلال استغلال القطاع المصرفي اليمني والقيام بتحويل أموال إلى حلفاء الحوثيين مثل حزب الله.

قبل ثلاثة أيام فقط من تولي الرئيس الأمريكي ترامب ولايته الرئاسية الثانية في العشرين من يناير 2025م، تلقى بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار صدمة مفاجئة، حيث فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على البنك بسبب ما أسماه « دعمه المالي لجماعة أنصار الله، المعروفين باسم الحوثيين. حيث يواصل الحوثيون الذين صنفتهم الولايات المتحدة كمنظمة إرهابية، مهاجمة أفراد الجيش الأمريكي والشركاء الإقليميين للولايات المتحدة والتجارة المشروعة في البحر الأحمر.» [6]

وبغض النظر عن دقة المعلومات التي استندت إليها وزارة الخزانة الأمريكية في استهداف أول بنك خاص في اليمن والذي تأسس في 1977م، فإن التأثير السلبي الذي قد تتعرض له جماعة الحوثي نتيجة هكذا إجراء يظل محل شك!

استطاع بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار أن يحدّث أنظمته المالية وطريقة إدارته في تعاملاتها المصرفية، ولم يكن خافيًا تغاضي سلطات الحوثيين عن منحة مساحة لاستقطاب التمويلات الخارجية المخصصة للعمل الإنساني والإغاثي لليمن كبديل لبنك اليمن الدولي في اليمن الذي أصيب بنكسه كبيرة جعلته عاجزا عن الوفاء بالتزاماته للمودعين.

4 - قرار مكتب مراقبة الأصول الخارجية، صادر بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠٢١، قام الباحث بالاطلاع عليه بتاريخ ٣ يناير ٢٠٢٥م، من خلال الرابط التالي : https://ofac.treasury.gov/recent-actions/20210216

5 - تقرير فريق الخبراء المعني باليمن، المقدم لمجلس الأمن بتاريخ ١١ أكتوبر ٢٠٢٤م، موجز التقرير، ص ٣.

6 - - وزارة الخزانة الأمريكية تزيد الضغوط المالية على الحوثيين، مقالة منشورة بتاريخ ١٧ يناير ٢٠٢٥م، رابط المقالة : https://ye.usembassy.gov/ar/وزارة-الخزانة-الأمريكية-تزيد-الضغوط-/

توسع نشاط البنك بصورة لافتة، ليس فقط في مناطق سيطرة جماعة الحوثي وإنما في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية حيث قام بتأسيس إدارة إقليمية في عدن واستطاع أن يدير حركة نقدية نشطة، ورغم تلميح بنك اليمن والكويت في تعليقه على قرارات وزارة الخزانة الأمريكية بفرض عقوبات عليه إلى أن ذلك يعود إلى طبيعة الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والحوثيين، إلا أنه لم يصدر شيء عن جماعة الحوثي في هذا الشأن. [7]

جماعة الحوثي لن تكون معنية كثيرًا بالدفاع عن أي مؤسسة مصرفية تقع في شراك العقوبات الأمريكية فلديها بدائلها التي تلجأ إليها وقت الحاجة، كما أنها لا تخفي تحديها لأية قرارات دولية في هذا الشأن.

وأصدرت وحدة جمع المعلومات حول غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك المركزي في صنعاء الواقع تحت سيطرة الجماعة توجيهًا إلى المؤسسات المالية والشركات التجارية تؤكد فيه «لا يتم حجز، أو تجميد أموال أو ممتلكات أو أصول لأشخاص وكيانات واردة أسماءها في القوائم الدولية إلا بموجب قرار من النائب العام، وأن لا يتم إيقاف التعامل مع أي شخص أو كيان إلا بموجب خطاب من وحدة جمع المعلومات المالية أو البنك المركزي اليمني أو الجهات القضائية.» [8]

تضّمن التوجيه من قبل البنك المركزي في صنعاء لكافة المؤسسات بأن يتم الاستمرار بالتعامل مع أي كيانات يتم فرض عقوبات خارجية عليها، بل وذهبت أبعد من ذلك من خلال التأكيد باستقبال أية بلاغات أو شكاوى ممن قد يتعرضون للتجميد أو أية إجراءات تتخذ من قبل البنوك. ويحمل ذلك في طياته تلميحًا مباشرًا

7 - بيان صادر عن بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار، بتاريخ ١٨ يناير ٢٠٢٤م، اطلع الباحث عن نسخة من البيان بتاريخ ١٩ يناير ٢٠٢٥م.

8 - تعميم صادر عن وحدة جمع المعلومات في البنك المركزي اليمني بصنعاء، بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٢٥م، حصلت عليه وحدة الرصد التابعة لمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي.

مخرج طوارئ!

وتجد بقية البنوك الرئيسية في اليمن نفسها في وضع لا تحسد عليه، ففي حين تواجه شبح العقوبات الأمريكية باعتبار أن مقراتها الرئيسية ما تزال في صنعاء، وهي مجبرة على تلقي توجيهاتها من قبل سلطات جماعة الحوثي فإنها في ذات الوقت لم تتمكن من إقناع جماعة الحوثي لنقل مقراتها الرئيسية إلى مناطق سيطرة الحكومة اليمنية " المعترف بها دوليًا ".

وخاضت البنوك اليمنية نقاشات مع كافة الأطراف في الجانبين البنك المركزي في عدن والبنك المركزي في صنعاء للبحث عن مخرج للهروب من سيف العقوبات الأمريكية المحتملة.

تؤكد معظم البنوك اليمنية الرئيسية لاسيما الكبيرة منها: بنك التضامن، وبنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي، وبنك اليمن والبحرين الشامل، وغيرها أن جميع عملياتها المالية تخضع لرقابة البنك المركزي اليمني في عدن " المعترف به دوليًا "، وأنها تتبع جميع إجراءات وقواعد الامتثال المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. [9]

وتقوم البنوك خلال المرحلة الراهنة بجهود مكثفة لوضع مزيد من الضوابط والإجراءات التي تضمن تجنبها أية عقوبات أو إجراءات من قبل وزارة الخزانة الأمريكية لاسيما عقب تصنيف جماعة الحوثي كجماعة إرهابية في يناير 2025م.

عاصفة ترامب !

عقب يوم واحد على تولي الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب ولايته الرئاسية الثانية أصدر أمرًا تنفيذًا بإدراج جماعة الحوثي مرة أخرى كجماعة إرهابية. ويمثل إعادة تصنيف جماعة الحوثي كجماعة إرهابية عقب يوم واحد من تولي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مؤشرًا واضحًا على مشهد ساخن من المواجهة على صعيد العقوبات الأمريكية والأوروبية خلال الأشهر المقبلة. وبغض النظر عن مدى تأثر جماعة الحوثي بصورة كبيرة جراء تلك العقوبات من عدمه فإن المؤكد أن تلك العقوبات ستضع أمام القطاع المصرفي اليمني مزيدًا من التعقيدات في التعاملات مع القطاع المصرفي اليمني لاسيما وأن الحوثيين ما يزالون يسيطرون على جزء مهم من النشاط الاقتصادي في البلاد، ويعيش تحت سيطرتهم معظم الكتلة البشرية من سكان اليمن.

9 - تصريحات لممثلي البنوك في ندوة نظمها مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي وفريق الإصلاحات الاقتصادية حول " إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .. تجارب وممارسات " بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠٢٥م.

وفي حين يبدي القطاع الخاص اليمني خشيته من التداعيات السلبية لمثل هذه التطورات على القطاع المصرفي ومؤسسات القطاع الخاص عمومًا، يتبنى المسؤولون الرسميون في الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً وجهة نظر مناقضة، إذ يعتبرونها أحد وسائل إضعاف الحوثيين ونزع مخالبهم. ويتمنون أن يحققوا عبر العقوبات الأمريكية ما لم يستطيعوا تحقيقه بالسلاح لهزيمة الحوثيين.

العقوبات والمواطنون في اليمن !

استقبل خصوم جماعة الحوثي قرارات الولايات المتحدة الأمريكية بشأن إعادة تصنيف الجماعة كجماعة إرهابية وفرض مزيد من العقوبات على المؤسسات المالية التي قدمت خدماتها المالية للجماعة بنوع من التفاؤل، إذ يعتقد البعض أنها خطوة إضافية لحصار جماعة الحوثي ماليًا، والأهم أنها تشكل تحولًا مهمًا في الموقف الأمريكي من جماعة الحوثي، الذي كان يراهن بشدة على الخيار السلمي لحل الأزمة اليمنية حتى طوفان الأقصى أكتوبر 2023م في غزة وما تبعه من تصعيد حوثي ضد السفن الإسرائيلية والأمريكية والبريطانية في البحر الأحمر والبحر العربي!

يقول رئيس الحكومة اليمنية د. أحمد عوض بن مبارك " نحن نثمن هذا الأمر - أي إعادة ادراج جماعة الحوثي كجماعة إرهابية من قبل إدارة ترامب - وهي خطوة في الاتجاه الصحيح لطالما طالبنا بذلك." [10]

بالمقابل فإن جماعة الحوثي تكثف حملاتها الدعائية لإقناع المواطنين اليمنيين في مناطق سيطرتها بأن تلك العقوبات هي بمثابة " شهادة علنية " بأنها أصبحت تواجه أمريكا وإسرائيل، وأنها حولت شعارها الشهير " الموت لأمريكا .. الموت لإسرائيل " إلى واقعاً حقيقًا. يقول أحد الدبلوماسيين الغربيين بأن الضربات الأمريكية خلال السنوات الأخيرة على الحوثيين كان لها أثر عكسي إذ أظهرت الحوثيين كأبطال وأكبر من حجمهم الحقيقي.

وهو ما يمكن أن ينطبق على العقوبات الأمريكية في الجوانب المالية، إذ أن محدودية التأثير على جماعة الحوثي وشبكاتها المالية قد يخرجها منتصرة لاسيما وأن الجماعة سيطرت على إمكانات الدولة وبالتالي هي تسّير جميع أعمالها بموارد وإمكانات مؤسسات دولة متكاملة.

10 - حديث رئيس الوزراء اليمني احمد عوض بن مبارك لقناة الحرة الامريكية، بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠٢٥، تم رصد الحوار من قبل الباحث بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠٢٥ من خلال الرابط التالي : https://l.facebook.com/l.php?u=https%3A%2F%2Fyoutu.be%2FUc0yQaP1HMk%3Ffbclid%3DIwZXh0bgNhZW0CMTAAAR3u8WW0EpDGAAB7N-Mnd-xnpyNAb9x-iZZwCnkHA6M6m2G1WhGyJXKjiwn0_aem_qkwuGtj_19AZfFp2SulQoA&h=AT31qXD6-X0MwaFMrMY7z-Kzf8HA4JKBV45EyZm11FqkUvmErYl09v58Cn0uE01nvdV4c-gWk1b5XFxQg1hhIYMWjv5qH7zyn0UDz-tO16nEVXN0GQfQK5InfHHNGDZS-PW0QrsVklj0NjYHfAT5WNgk2B6x4

في هذا السياق تبرز قضية الآثار السلبية على المواطن اليمني، إذ أن مزيد من القيود على القطاع المصرفي اليمن سواء ما يتعلق بالتحويلات المالية أو من خلال تداعيات ذلك على الجانب الإنساني سيكون ضحيته المواطن اليمني بالدرجة الأولى لاسيما وأن اليمن يستورد معظم احتياجاته من الخارج " 90 % من القمح يتم استيراده من الخارج "، وبدأت مؤشرات ذلك تظهر بجلاء على انسحاب كثير من المنظمات الدولية من العمل في مناطق سيطرة الحوثيين، كما أوقفت بعض الدول برامجها بشكل كامل في تلك المناطق.

ورغم أن هذه السردية صحيحة إلا أن الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا تعتقد أن " كلفة استمرار سيطرة جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء وعدد من المحافظات أكثر مأساوية "[11] ، بل أنه ورغم تدفق مليارات الدولارات لتغطية الاحتياجات الإنسانية خلال العشر سنوات الماضية فإن ذلك لم يحسن من الوضع المعيشي المتدهور الذي يعاني منه المواطنون في اليمن.

تتزامن تلك العقوبات الأمريكية مع قرارات اتخذتها العديد من الدول لتقليص تدخلاتها التنموية في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، الأمر الذي لا يبدو أن جماعة الحوثي تلقي له بالاً، إذ تعتبر أن تلك العقوبات رد على موقفها من حرب غزة، وفي اجتماع لمن تبقى من أعضاء مجلس النواب اليمني تحت سيطرة الجماعة في صنعاء أدانوا التصنيف الأمريكي للجماعة، حيث قالوا بأن " التصنيف لا يستهدف أنصار الله كمكون يمني بقدر ما يشكل استهداف للشعب اليمني، ويأتي في إطار الانتقام من اليمن لمواقفه الثابتة والتزامه الديني والأخلاقي في إسناد ودعم القضية الفلسطينية وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من مجازر وحرب إبادة جماعية منذ أكثر من 15 شهراً ".[12]

نهاية النفق !

لا يبدو أن هناك آفاق واضحة لنهاية النزاع الحاصل في اليمن منذ عام 2015م حيث تتمسك جماعة الحوثي بكونها الذراع القوى والنشط التابع لمحور المقاومة في المنطقة " المدعوم إيرانيًا "، رغم النكسات التي مُني بها المشروع الإيراني في المنطقة في لبنان وسوريا.

ولا يمكن فصل ما يحدث في اليمن عن سياق التطورات الإقليمية والدولية المتسارعة، مع التأكيد بأن ملف اليمن لم يعد ملفًا يمنيًا إذ تتقاسم الدور فيه القوى المؤثرة من قبل أطراف النزاع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية

11 - مقابلة رئيس الوزراء لقناة الحرة الامريكية، مصدر سابق .

12 - مجلس النواب يدين القرار الأمريكي تنصيف جماعة الحوثي، جماعة إرهابية، ٢٤ يناير ٢٠٢٥م، نشر البيان في موقع وكالة الأنباء اليمنية سبأ التابعة لجماعة الحوثي بصنعاء من خلال الرابط التالي : https://www.saba.ye/ar/news3428064.htm

المتحدة من جهة وإيران من جهة أخرى.

وبالتالي فإن الحديث عن سيناريوهات محتملة يتطلب رؤية الصورة الكاملة للأزمة اليمنية وأطرافها المحلية والدولية، مع وضع الاعتبار لحجم المساحة التي تلعب فيها الأطراف المحلية، وعليه يمكن توقع ثلاثة سيناريوهات مستقبلية للعقوبات الأمريكية وتداعياتها وهي كالتالي:

- الذهاب إلى خارطة الطريق: يمثل الذهاب إلى خارطة الطريق شبه المتفق عليها سابقًا مخرج طوارئ قد تلجأ إليه جماعة الحوثي في المرحلة المقبلة، لاسيما عقب الاتفاق على وقف إطلاق النار في غزة، وكانت المشاورات السرية بين المملكة العربية السعودية وجماعة الحوثي عام 2023م قد قطعت أشواطًا مهمة في التوصل إلى صيغة اتفاق أولوية تحت مسمى خارطة الطريق قبل أن تتعقد الأوضاع جراء حرب غزة.
- الإنحناء للعاصفة من خلال السماح للبنوك اليمنية نقل مراكز عملياتها المالية إلى عدن وبالتالي خضوعها التام في كافة المعاملات المالية لرقابة البنك المركزي اليمني في عدن، وكذلك بالنسبة للشركات والمؤسسات الأخرى وبالتالي تقليل حجم المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات المالية والاقتصادية الواقعة في مناطق سيطرة الحوثيين.
- استمرار جماعة الحوثي في رفض كل العقوبات وإجبار البنوك والمؤسسات المالية والاقتصادية على العمل وفق قوعد العمل التي تفرضها الجماعة وبالتالي دخول مناطق سيطرتها في عزلة أكبر، وتدهور اقتصادي وإنساني مستمر.

نتائج الاستبانة بشأن تداعيات العقوبات الأمريكية!

تتجه المؤشرات نحو تصاعد كبير في مستوى العقوبات الأمريكية والأوروبية على أفراد ومؤسسات في اليمن خلال المرحلة المقبلة، وتحديدًا تلك المؤسسات المرتبطة بصورة مباشرة بجماعة الحوثي أو شبكاتها المالية داخل اليمن وخارجها، وهنا يتبادر إلى الذهن التداعيات السلبية لهذه العقوبات على جماعة الحوثي والقطاع وقدراتها المالية، وكذلك التأثيرات السلبية على القطاع المصرفي اليمني والاقتصاد اليمني ككل.

ومن أجل الوصول إلى إجابات واقعية لتلك التساؤلات فقد أجرينا استطلاعًا للرأي شاركت فيه عيينة مختارة تتكون من 13 مشاركًا من قيادات البنوك اليمنية وخبراء اقتصاديين متخصصين بالقطاع المصرفي، ونظرًا لحساسية الموضوع في الوقت الراهن فقد أتاحت الاستمارة للمشاركين خيار عدم كتابة أسماءهم الحقيقية أثناء الإجابات، وبالنظر إلى نتائج الاستبيان فإننا نلحظ تباين واضح في الآراء حول مدى حجم الأثار والتداعيات السلبية للعقوبات على القطاع المصرفي اليمن.

لعلك تابعت تزايد في العقوبات الأمريكية على أفراد ومؤسسات تتهمها بالعمل لصالح جماعة الحوثي، هل تعتقد بأن هذه العقوبات سيكون لها تأثير سلبي على القطاع المصرفي اليمني؟

هل تعتقد أن العقوبات الأمريكية الأخيرة على أفراد ومؤسسات مرتبطة بجماعة الحوثي سيكون لها تأثير سلبي على القطاع المصرفي اليمني؟

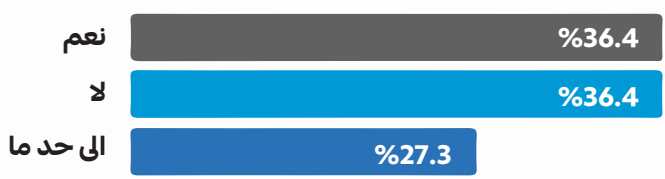

يرى 36,4 % ممن أجابوا على الاستبانة بأن هناك تأثير سلبي على الأفراد والمؤسسات التي تطالها العقوبات الأمريكية بتهمة تمويل أو العمل لصالح جماعة الحوثي المصنفة كجماعة إرهابية، إلا أن ذات النسبة تقريبًا ممكن شاركوا يعتقدون بأنه لن يكون هناك تأثير على الأفراد والمؤسسات. ولعل واحدة من الحجج الرئيسية

لعدم التأثير هي أن الكيانات المصنفة قد تلجأ لخيارات بديلة للعمل لاسيما وأنها قريبة من النفوذ الذي تمتلكه جماعة الحوثي، وأيضا فإن طبيعة الاقتصاد اليمني غير الرسمي يجعل عملية العقوبات أمر غير ذات فاعلية كبيرة.

ومع تساوى الطرفين إلا أننا إذا اعتبرنا أن من قالوا أنه سيكون هناك تأثير إلى حد يميلون إلى ترجيح كفة من يقولون بأنه التأثير السلبي سيحدث لا محالة، ولكن ليس بالدرجة التي قد يتخيلها متخذي تلك القرارات.

في حال كانت الإجابة نعم أو إلى حد ما، أي نوع من التأثير سيكون على القطاع المصرفي اليمن؟

ما نوع التأثير الذي تتوقعه على القطاع المصرفي

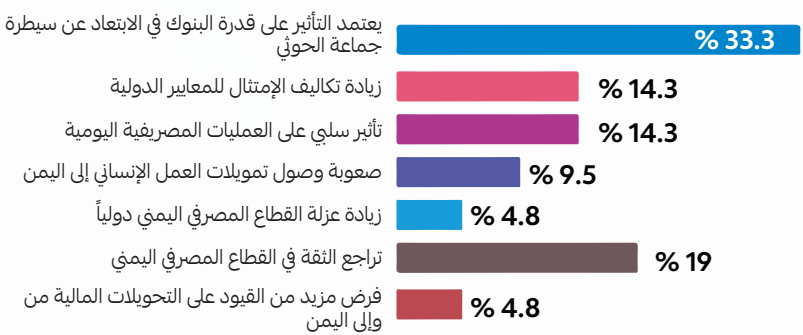

من الواضح أن نسبة كبيرة وصلت إلى 33,3 بالمئة ممن أجابوا بنعم أو إلى حد ما لصالح التأثير السلبي لتلك العقوبات قد أشاروا إلى أن مستوى التأثير يعتمد على قدر البنوك المحلية والمؤسسات المصرفية المختلفة على الابتعاد عن العمليات المالية التي تقع تحت إشراف جماعة الحوثي أو البنك المركزي بصنعاء، لاسيما بعد فرض عقوبات على محافظ البنك المركزي بصنعاء العام الماضي 2024م.

وقد بدا ذلك واضحًا خلال الفترة الأخيرة حيث تعمل البنوك المحلية للتنسيق مع البنك المركزي في عدن من أجل تجنب العقوبات الدولية، لكن ذلك يعتمد أيضًا على موقف جماعة الحوثي من هذه الخطوات حيث سبق وأن أبدت الجماعة

موقفًا متصلباً للغاية تجاه البنوك التي بدأت بالاستجابة لتعليمات البنك المركزي في عدن خلال السنوات الأخيرة.

اللافت في نتائج الاستبانة التأثير السلبي للعقوبات على القطاع المصرفي ككل حيث يتوقع 19 % ممن أجابوا على الاستبانة بأن العقوبات سوف تساهم في تراجع الثقة في القطاع المصرفي اليمني وبالتالي ستعمل على فرض مزيد من العزلة على البنوك والمصارف اليمنية.

وفي ذات السياق يتوقع 14 % أن كلفة الامتثال للمعايير الدولية والتعقيدات في تنفيذ العمليات المصرفية اليمنية بين البنوك المحلية والمصارف الدولية ستزيد بصورة أكبر من ذي قبل. ويرى 9,5 % بأن هذه العقوبات ستحد من وصول تمويلات العمل الإنساني والاغاثي إلى اليمن.

من واقع التجربة في العقوبات السابقة، هل أثرت تلك العقوبات سلبًا على المشمولين بتلك العقوبات؟

استناداً إلى التجارب السابقة، هل أثرت العقوبات الأمريكية سلباً على الأفراد والكيانات المشمولة بها؟

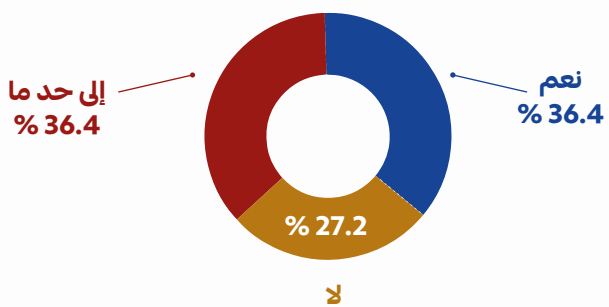

بناءً على تجارب الفترة السابقة من العقوبات يرى 36,4 % من المشاركين بأن العقوبات أثرت سلبًا على المشمولين بها في حين يرى نفس العدد بأنه كانت هناك تأثيرات إلى حد ما. لكن 27,2 % ممن شملهم الاستطلاع يرون أنه لم يكن هناك تأثير سلبي على من تعرضوا للعقوبات وأن نشاطهم استمر بذات الوتيرة.

ما هي الخطوات التي يفترض أن يتبعها القطاع المصرفي اليمني للحد من التأثيرات السلبية للعقوبات الأمريكية على أفراد ومؤسسات يمنية؟

ما هي الخطوات التي ينبغي على القطاع المصرفي اليمني اتخاذها للحد من التأثيرات السلبية للعقوبات الأمريكية؟

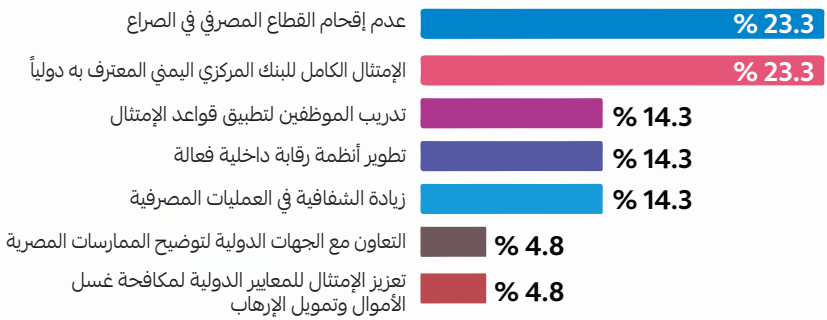

وفيما يتعلق بالخطوات التي ينبغي على القطاع المصرفي القيام بها للتخفيف من حدة العقوبات الأمريكية والبريطانية يؤكد المشاركين في الاستطلاع بالعمل على مسارين متوازيين، حيث يرى 23,3 % ممن شاركوا في الاستبانة بأنه يجب عدم اقحام القطاع المصرفي في الصراع الدائر بين الأطراف اليمنية، وهي ذات النسبة التي ترى بأن الامتثال الكامل للبنك المركزي اليمني في عدن « المعترف به دوليًا» يُعد مخرجًا مهماً لتجنب التداعيات السلبية للعقوبات.

وقال 14,3 % ممن شملهم الاستطلاع بأنه من المهم تدريب الموظفين لاسيما وحدات الامتثال في البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية اليمنية لتطبيق قواعد الامتثال، وبذات النسبة يرى المشاركون أهمية تطوير أنظمة رقابة داخلية فعالة وكذلك زيادة الشفافية في العمليات المصرفية.

ويرى 4,8 % أهمية التعاون مع الجهات الدولية لتوضيح الممارسات المصرفية المتبعة بحيث يتم تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي اليمني، وذات النسبة يشيرون إلى أهمية تعزيز الامتثال للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

برأيك؛ ما التأثير المحتمل على الاقتصادي الوطني جراء العقوبات الأمريكية؟

التأثير المحتمل للعقوبات على الاقتصادي اليمني بشكل عام

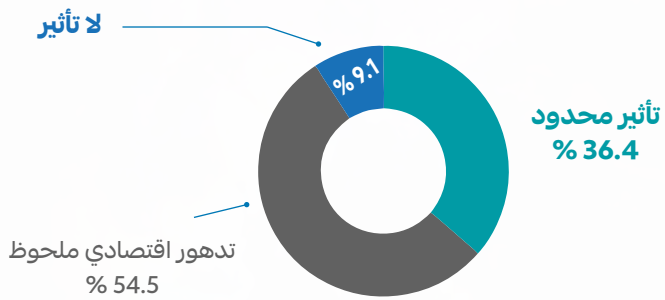

تبين نتائج الاستبانة بأن نسبة كبيرة تصل إلى 54,5 % ممن شملهم الاستطلاع يرون بأن العقوبات سوف تؤدي إلى مزيد من التدهور الاقتصادي في اليمن، لاسيما مع تراجع المؤشرات نمو الاقتصاد اليمني. ومع تقليص حجم المساعدات الإنسانية إلى اليمن فإن فرض مزيد من العقوبات على مؤسسات مصرفية يمنية يرفع نسبة القيود على التحويلات المالية والتدقيق في توجيه تلك الأموال وضمان عدم تجييرها لصالح جماعة الحوثي.

ويرى 36,4 % من المشاركين بأن التأثير سيكون محدود ويبنى هؤلاء تصوراتهم مستندين على تجربة المرحلة الماضية من العقوبات التي كانت تأثيرها محدود نسبيًا.

ما تأثير العقوبات على المساعدات الإنسانية في اليمن؟

تأثير العقوبات على قدرة اليمن في الحصول على المساعدات الإنسانية والتنموية

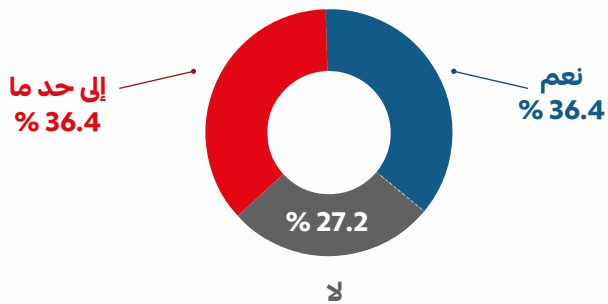

يرى 36,4 % من المشاركين في الاستبانة بأنه سيكون هناك تأثير للعقوبات على المساعدات الإنسانية المقدمة لليمن خلال المرحلة المقبلة وذات النسبة يرون بأن التأثير سيكون إلى حد ما، أي سيكون التأثير نسبيًا وهي نسب تنسجم مع ما تم الإجابة عليه سابقًا في إطار التساؤلات المتعلقة بالتأثيرات. لكن اللافت في الأمر أن نسبة 27,2 % قالوا بأنه لن يكون هناك تأثير على المساعدات الإنسانية والتنموية. ويعود ذلك إلى توفير بدائل مناسبة في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية، والتي دعت مؤخرًا المنظمات الدولية لنقل مقراتها إلى مناطق سيطرة الحكومة الشرعية.

السياسة النقدية والمالية
وأهم المؤشرات المالية

معدل نمو الناتج المحلي (GDP):

تشير توقعات صندوق النقد الدولي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إلى تراجع قدره -1 % في عام 2024م مقارنة بنسبة تراجع -2 % في عام 2023م، ويستمد الصندوق توقعاته من خلال الأداء السلبي للاقتصاد اليمني خلال الفترة السابقة في ظل بقاء الوضع كما هو عليه خلال عام 2024م، حيث استمرت جماعة الحوثي بفرض حظر على صادرات المشتقات النفطية، كما حظرت دخول الغاز المسال إلى مناطق سيطرتها والذي يتم إنتاجه في محافظة مأرب، بالرغم من الوضع الصعب الذي يتعرض له الاقتصاد وانعكاساته على الحياة المعيشية للناس وعلى معدلات التضخم وانكماش النشاط الاقتصادي. ويعد القطاع النفطي من أهم القطاعات الاقتصادية في اليمن والذي يساهم في الانتعاش الاقتصادي وتوازن الميزان التجاري واستقرار معدلات التضخم. [13]

وكان قد حقق الناتج المحلي الإجمالي انتعاشاً بسيطاً في عام 2022م بنسبة 1.5 % مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط العالمية، والتوصل إلى هدنة بين أطراف الصراع، وتعاني القطاعات الاقتصادية الإنتاجية تراجعاً مع استمرار ظروف الحرب القائمة، بل وتزداد تعقيداً مع التطورات الإقليمية والصراعات الجارية في المياه الإقليمية اليمنية والتي بدورها أثرت على حركة الملاحة من وإلى الموانئ اليمنية وساهمت بارتفاع مخاطر التصدير والاستيراد وزادت من كلفة الشحن.

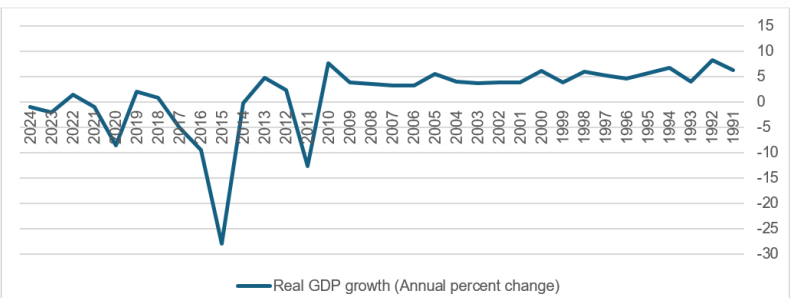

ويشير ذات التقرير (تقرير صندوق النقد الدولي) إلى تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين عامي 2015 و2023م، بنسبة 54 % حيث شهدت البلاد انكماشًا مذهلاً. [14]

ظل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الفترة الماضية يعتمد على الصادرات

13 - تقرير زيارة خبراء صندوق النقد الدولي الى اليمن، مايو 2024. https://www.imf.org/ar/News/Articles/2024/05/02/pr-24133-yemen-imf-staff-concludes-staff-visit

14 - ECONOMIC MONITOR :Confronting Escalating Challenges, World Bank ,fall 2024. https://documents1.worldbank.org/curated/en/099943010292431765/pdf/IDU1f65eefe71d79414f1618a511921980f32f1b.pdf

النفطية والتي تحسنت منذ عام 2018م بشكل تدريجي لتبلغ ذروتها في عام 2022م وتساهم في تحقيق نمو طفيف في الناتج المحلي الإجمالي، كما كان للتدفقات النقدية الواردة سواء من المساعدات الإنسانية أو من خلال الودائع السعودية طرف البنك المركزي اليمني، والتحويلات المالية، كل تلك العوامل ساهمت في خلق نشاط اقتصادي، وتحريك العجلة في ظل الانكماش الاقتصادي المستمر.

المالية العامة:

وتشير بيانات التنفيذ الفعلي للمالية العامة حتى نوفمبر 2024م إلى عجز نقدي مقداره 382.9 مليار ريال يمني وبنسبة انخفاض قدره 351 % عن عام 2023م والبالغ 1,727 مليار ريال، ونسبة انخفاض 48.7 % عن عام 2022م، ويأتي هذا الانخفاض في العجز جراء النفقات التقشفية التي اعتمدتها الحكومة لهذا العام حيث سجلت النفقات العامة 2046.1 مليار ريال حتى نوفمبر في حين بلغت الإيرادات العامة 1663.2 مليار ريال لنفس الفترة بزيادة قدرها 33.2 % [15] وساهمت المساعدات والمنح في تخفيض العجز، وفي حال تم استثناء المنح فإن الإيرادات العامة حققت تراجعاً خلال النصف الأول بنسبة 42 % مقارنة بـ 50 % عام 2023م. [16]

لاتزال المالية العامة تعاني من فقدان أهم مصادرها المتمثل بعوائد تصدير المشتقات النفطية، فمنذ توقف التصدير في أواخر عام 2022م جراء استهداف جماعة الحوثي لموانئ التصدير في شبوة وحضرموت وإلى الآن يتعمق العجز المالي أكثر فأكثر وتتراجع الإيرادات العامة وتخسر الحكومة أكثر من مليار دولار سنوياً وينعكس ذلك على كافة مؤشرات الأداء الاقتصادية والوظائف التي تقوم بها

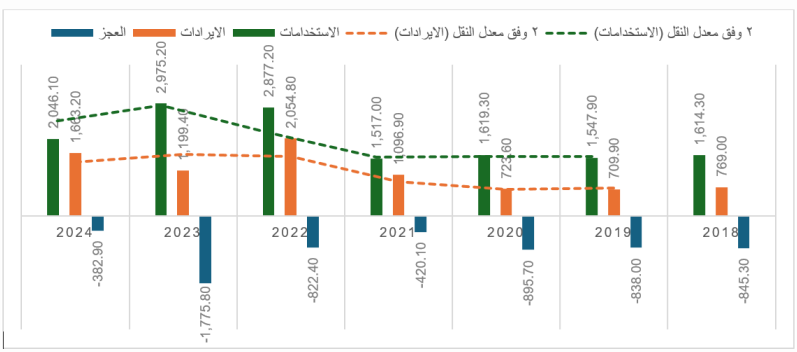

المصدر: تقارير البنك المركزي الدورية للأعوام 2022، 2024

15 - نشرة التطورات النقدية والمالية، البنك المركزي اليمني ، نوفمبر 2024.
16 - المرصد الاقتصادي لليمن، مجموعة البنك الدولي، خريف 2024/https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2024/10/31/yemen-faces-mounting-economic-challenges-as-conflict-continues-regional-tensions-escalate

لـم يقتـصر الأمـر عـلى توقـف الصـادرات النفطيـة بـل تعـدى إلى المصـدر الثـاني حيـث فقدت الحكومة الشرعية جزء كبير من عائدات الجمارك منذ السماح لجماعة الحوثي بالاستيراد عبر موانئ الحديدة حسب اتفاقية الهدنة في ابريل 2022م مع المملكة العربية السعودية، حيث عمدت جماعة الحوثي إلى زيادة التدابير لعزل مناطق سيطرتها وضبط المنافذ البرية والبحرية مع مناطق الحكومة الشرعية وفرض رسوم جمارك باهظة علاوةً على التي كانت مفروضة من قبل على التجار الذين يستوردون عبر منافذ الحكومة الشرعية البرية والبحرية ومنها مينائي عدن والمكلا؛ وذلك لإجبار التجار على الاستيراد عبر موانئ الحديدة، وتزامن ذلك مع قرار الحكومة الشرعية برفع سعر الدولار الجمركي والذي رفع التكلفة أكبر على المستوردين عبر موانئ الحكومة الشرعية.

وتظهر الأرقام انخفاض حجم السلع الغذائية والوقود عبر مينائي عدن والمكلا بنسبة 49.5 % في عام 2022م إلى 25.4 % في عام 2023م ووصلت إلى 23.2 % حتى سبتمبر 2024م، بينما زادت الحصة القادمة عبر موانئ الحديدة من 50.5 % في عام 2022م إلى 74.6 % في عام 2023م لتصل إلى 76.7 % للفترة نفسها من عام 2024م. [17]

حاولت الحكومة الشرعية بالتنسيق مع التحالف العربي نقل آلية التفتيش للسفن التي تدخل الموانئ اليمنية في ديسمبر 2023م إلى ميناء عدن بعد أن كانت تتم العملية في مينائي جدة بالمملكة العربية السعودية وجيبوتي، وذلك محاولة منها لتنشيط حركة الاستيراد في ميناء عدن، إلا أن تلك الخطوة لم تؤتِ ثمارها حتى الآن خصوصًا وأنها جاءت في وقت متأخر من عام 2023م. بالإضافة إلى الأحداث المسلحة التي شهدها البحر الأحمر بين جماعة الحوثي وما يسمى بتحالف الازدهار عقب أحداث 7 أكتوبر في قطاع غزة.

وسجلت النفقات العامة انخفاضاً بنسبة 31.06 % عن عام 2023م لتصل إلى 2046.1 حتى نوفمبر 2024م، وبنسبة انخفاض 28.8 % عن عام 2022م. وتشكل بنود الإعانة والأجور والمرتبات ومدفوعات الفوائد النسب الأعلى في النفقات العامة، فيما ارتفع الدين العام الداخلي إلى 6604.2 بزيادة قدرها 913 مليار ريال مقارنة بـ 5691.6 مليار ريال في عام 2023م، وبنسبة زيادة 16 % عن نفس الفترة من العام الماضي، [18] وتأتي هذه الزيادة في الدين العام المحلي لتغطية جزء من مصادر الإيرادات العامة التي فقدتها من الإيرادات النفطية، وشكّل الإقراض المباشر من البنك المركزي المصدر الأساسي من إجمالي الدين العام خلال عام 2024م، وسعت الحكومة إلى تبني سياسات انكماشية في الإنفاق الجاري، والإنفاق الرأس مالي وذلك لتقليص حجم العجز في الموازنة والاعتماد على الإيرادات غير النفطية للاستمرار في تقديم أهم الخدمات العامة والأجور والمرتبات وغيرها من البنود الهامة بناءً على المحددات العامة التالية:

- ☑ المرتبات والأجور واستحقاقات الشهداء والجرحى واستحقاقات السجون.
- ☑ نفقات القطاع الصحي والتعليمي والنظافة والدارسين في الخارج.
- ☑ الحد الأدنى من النفقات التشغيلية ونفقات سداد القروض وخدمتها.

17 - بتصرف بناءً على تقارير برنامج الغذاء العالمي (WFP)، ومجموعة البنك الدولي (WB) ربيع 2024.
18 - تقارير البنك المركزي اليمني -2022 نوفمبر 2024.

السياسة النقدية:

ما زالت الأحداث الجيوسياسية الخارجية، والإجراءات الأحادية الداخلية التي يتخذها البنك المركزي في صنعاء تلقي بظلالها على كل السياسات النقدية التي ينتهجها البنك المركزي اليمني في عدن بغرض تنظيم عمل القطاع المصرفي وتحقيق استقرار الأسعار والتحكم بمستويات التضخم، وكان المركزي قد أعلن عن هدف التضخم في حدود 15 - 20 % في 2024م مع نمو النقد الواسع والقاعدة النقدية 13.8 %،7.7 % على التوالي.[19] ولتحقيق ذلك عمل البنك المركزي خلال الفترة الماضية على تقليص حجم السيولة الزائدة في السوق من خلال بيع المزادات بالعملات الأجنبية، وإصدار الصكوك لتمويل عجز الموازنة الحكومية، والحد من تمويل الحكومة من مصادر تضخمية وتشديد الرقابة على شركات الصرافة وتفعيل الاحتياطي الالزامي للبنوك تحت سيطرته.

لكن كل تلك الإجراءات والأهداف لم تكن لتتحقق في ظل فقدان السياسة النقدية لأهم مصادرها من التدفقات النقدية الواردة بالعملات الأجنبية والناتجة من تصدير المشتقات النفطية، فقد كان استهداف موانئ التصدير من قبل جماعة الحوثي عمل مدروس ومخطط له على صعيد الحرب الاقتصادية والتي تتزامن مع الصراع الدائر، مع استمرار سيطرة جماعة الحوثي على القطاع المصرفي ومقرات البنوك وشركات الصرافة الكبيرة في صنعاء التي تتحكم بنسبة عالية من تدفقات حوالات العاملين في الخارج.

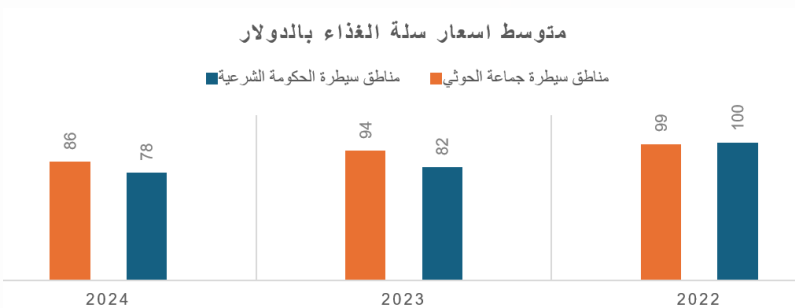

المصدر: Market & Trade Bulletin, Yemen – Issued on 16 January 2025

19 - نشرة التطورات النقدية والمالية، البنك المركزي اليمني، نوفمبر 2024.

حيث ظلت قيمة الريال اليمني تتراجع أمام العملات الأجنبية، وفقد الريال 27.3 % من قيمته منذ يناير – ديسمبر 2024م، واستمرت معدلات التضخم في أسعار السلع الغذائية على أساس سنوي مرتفعة في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية بنسبة 28.49 % مقارنة 2.89 % في مناطق سيطرة جماعة الحوثي نظراً لانتهاج سعر صرف ثابت ورقابة شديدة على القطاع المصرفي وأسعار السلع، لكن في حال تمت مقارنة سعر السلة الغذائية بالدولار فإن التقارب كبير بين المنطقتين حيث بلغ متوسط سعر السلة الغذائية 78 $ في مناطق سيطرة حكومة الشرعية خلال عام 2024 مقارنة 86 دولار في مناطق سيطرة جماعة الحوثي.

القطاع البنكي:

أما على صعيد القطاع البنكي فلا تزال البنوك اليمنية تعاني من ازدواجية القرار والتعليمات خصوصاً تلك التي لاتزال مقراتها في صنعاء، فقد تراجع نشاط القطاع البنكي التقليدي وتحديداً البنوك التجارية التقليدية والتي كانت تعمل وفق نظام الفوائد حيث لا تزال أرصدتها مجمدة طرف البنك المركزي في صنعاء منذ بداية أزمة السيولة النقدية منتصف عام 2016م.

عملياً لم يتبقى في إطار سيطرة جماعة الحوثي سوى 6 بنوك تعمل بظروف متوسطة أما بقية البنوك فتعاني من أزمات مختلفة حيث كان القطاع البنكي يتألف من 15 بنكاً حتى عام 2015م منها 9 بنوك تجارية تقليدية 4 بنوك إسلامية وبنكين تمويل أصغر، كل تلك البنوك كانت ومازالت تدير عملياتها من صنعاء، وكانت تمارس أنشطتها بشكل طبيعي قبل الانقسام النقدي، لكن مع مرور أكثر من 10 أعوام على الحرب تقلص نشاط تلك البنوك فبعضها عانى من أزمة السيولة والبعض من مضايقات جماعة الحوثي وفرض موظفين في الإدارات، والبعض الآخر تراجع حجم نشاطه نظراً لتجميد مبالغ كبيرة من أرصدتها المستثمرة في أذون الخزانة والتي كانت تمثل أكثر من 70 % .

وضع القطاع البنكي في صنعاء

	البنـــــوك التجارية	البنـــــــوك الإسلامية	بنوك التمويل الأصغر	الاجمالي
عدد البنوك قبل الحرب	9	4	2	15
البنـــوك التـــي نقلـــت مقراتهـــا إلـــى العاصمة عدن	2-	0	0	2-
البنـوك التـي تجمـدت أنشـطتها لأسـباب مختلفة	4-	2-	0	6-
بنوك تعرضت لعقوبات دولية	1-	0	0	1-
مـا تبقـى مـن البنـوك تقـدم خـدماتها بشكل طبيعي	2	2	2	6

المصدر: وحدة الرصد بمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

ويستثمر القطاع البنكي حصة كبيرة في أذون الخزانة تصل إلى اكثر من 70 % [21] ، وتعرض بعضها لعقوبات الخزانة الأمريكية كبنك اليمن والكويت، ولعل أكثر ما أثر على نشاط تلك البنوك هي الإجراءات المزدوجة بين مركزي صنعاء وعدن، فبعد أن تجرأت جماعة الحوثي ووجهت مركزي صنعاء بإصدار عملة معدنية "فئة 100 ريال"، أصدر البنك المركزي في عدن تعليمات للبنوك بنقل مقراتها إلى العاصمة المؤقتة عدن، وشمل القرار 6 بنوك تجارية وإسلامية. وخاطب البنك المركزي في عدن البنك البنوك المراسلة بإيقاف تبادل المعلومات مع تلك البنوك عبر شبكة السويفت وهو ما أثر على بعض البنوك المشمولة بالقرار وأربك علاقتها بالبنوك المراسلة التي أوقف بعضها التعامل مع كل البنوك اليمنية دون استثناء، نظراً لحساسية البنوك المراسلة تجاه المخاطر في البلدان التي تعاني من صراعات وتفكك للمؤسسات العامة.

وتمثل البنوك المشمولة بالقرار أكثر من 50 % من حجم أصول القطاع المصرفي وتسيطر على معظم التدفقات النقدية الواردة ولها حصة كبيرة في المدفوعات الخارجية للقطاع التجاري، ولهذا السبب وغيره من الأسباب التي رأتها الحكومة الشرعية تم تعليق العمل بالقرار.

وأقدمت جماعة الحوثي في مطلع عام 2024م على إصدار وطباعة عملة معدنية فئة مائة ريال لتعويض العجز في السيولة النقدية من الطبعة القديمة المهترئة، لكنها قوبلت برفض شديد من قبل الحكومة الشرعية واستنكار من المؤسسات النقدية العربية والعالمية والدول القائمة على الملف اليمني، ثم سرعان ما تراجعت عن القرار وقامت بسحبها من السوق، ومازالت أزمة السيولة النقدية في مناطق سيطرة جماعة الحوثي تساهم في انكماش النشاط الاقتصادي وتشل حركة الاستثمارات والتوظيف، كما ساهمت في تدهور المراكز المالية لبعض البنوك التجارية وأفقدتها السيطرة على إدارة السيولة والوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء نظراً لعدم قدرتها على السحب من أرصدتها المجمدة في البنك المركزي اليمني في صنعاء.

21 - التقرير السنوي، البنك المركزي اليمني 2014.

العرض النقدي:

ارتفع العرض النقدي الواسع في نوفمبر 2024م بنسبة 11.8 % مقارنة بـ 10.70 %[22] عام 2023م ليصل إلى 12,804 مليار ريال بالرغم من تراجع النقد بنسبة 0.95 % في نوفمبر 2024م مقارنة بزيادة 2.2 % في عام 2023م، وكان المركزي اليمني قد حدد نسبة نمو العرض النقدي الواسع بـ 13.8 % خلال عام 2024م، ويعود الارتفاع في العرض النقدي إلى ارتفاع شبه النقد بمقدار 1312.4 مليار ريال وبنسبة 18.8 % خلال نفس الفترة. ويأتي هذا الارتفاع بشبه النقد بعد اعتماد تقييم مركز العملات الأجنبية في المراكز المالية للبنوك العاملة في اليمن منذ عام 2022م بسعر صرف السوق السائد حسب تعميم البنك المركزي.

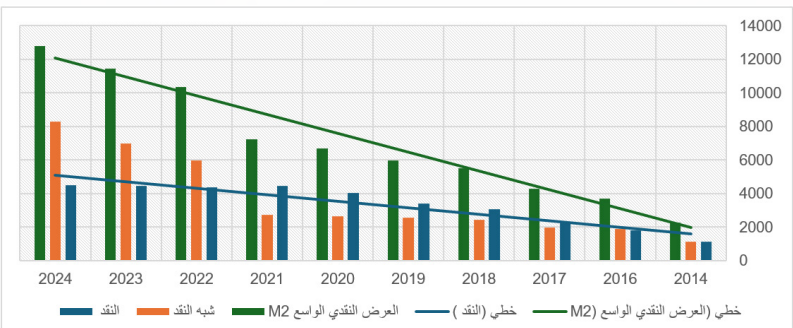

المصدر: وحدة الرصد بناءً على تقارير المركزي اليمني للأعوام 2014 - 2024

حيث ارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية في عام 2024م بنسبة 42.5 %، 78.3 % عن عامي 2023م، 2022م ونظراً للارتفاع المستمر في أسعار الصرف تظهر الودائع بالعملة الأجنبية مرتفعة بشكل كبير وإن لم تتغير بعملتها الأصلية بنسبة كبيرة قبل تقيمها بالريال اليمني. وكانت تشكل 40.8 % من إجمالي الودائع في عام 2022 وبعد إعادة تقيمها صارت تشكل 67.3 % للعام نفسه.[23]

وكانت أعلى نسبة نمو في العرض النقدي الواسع خلال سنوات الحرب في عام 2018 حيث سجل نمو العرض النقدي لنفس العام 28.5 % مقارنة بالعام الذي سبقه نظراً لزيادة النقد وشبه النقد والعملة المتداولة خارج البنوك بنسبة (33.1 %، 23.1 %، 36.6 %) على التوالي وهو ما انعكس على تدهور سعر الريال اليمني ليفقد قرابة 70 % من قيمته خلال أربعة أشهر من يونيو حتى أكتوبر 2018.[24]

وإذا ما تم مقارنة نسبة النمو في العرض النقدي للفترة الماضية قبل إعادة التقييم

22 - التطورات النقدية والمالية، البنك المركزي اليمني، نوفمبر 2024.
23 - نفس المرجع.
24 - تقارير البنك المركزي اليمني للأعوام -2014 نوفمبر 2024.

بسعر السوق السائد سنجد هناك تحسنًا في انخفاض نسبة نمو العرض النقدي بسبب انخفاض النقد بنسب أقل من الأعوام السابقة حيث بلغت نسبة نمو العرض النقدي الواسع 0.3 % في عام 2022م مقارنة بـ 7 % للعام 2021م، إلا أن ذلك التراجع لم يكن له أثر كبير على تراجع أسعار الصرف نظراً لاستمرار الحجم الكبير من الكتلة النقدية خارج البنوك، ويحتاج البنك المركزي في ظل هذا الوضع إلى أدوات لامتصاص تلك الكتلة - مع استمراره في عدم الإصدار- وتعزيز مصادر النقد الأجنبي وزيادة كفاءة تحصيل الإيرادات المحلية من قبل الحكومة.

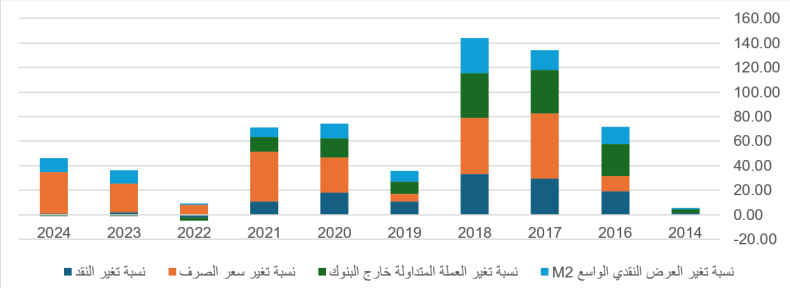

المصدر: تقارير مختلفة للبنك المركزي اليمني بتصرف

الميزان التجاري:

يعاني الميزان التجاري من اختلال مزمن ويحقق عجزًا في كل عام مع تفاوت ذلك العجز من عام إلى آخر فما تزال قيمة الصادرات متدنية بشكل كبير في ظل تذبذب حجم الواردات في كل عام، وتظهر بيانات التجارة الخارجية عجزًا بلغ 12,583 مليون دولار عام 2023م مقارنة بـ 12,777 مليون دولار [25] في عام 2022م،

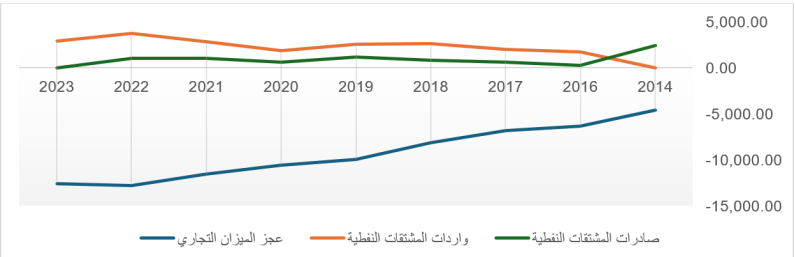

وتعكس الأرقام مدى الاختلال الحاصل في الميزان التجاري والفجوة الكبيرة بين حجم الصادرات والواردات وتأثيراتها السلبية على عجز ميزان المدفوعات، ويتوقع أن يزداد هذا العجز في أرقام 2024م والتي لم يتم إصدارها حتى كتابة هذا التقرير، ولاتزال تحويلات العاملين في الخارج والمساعدات الإنسانية هي أهم التدفقات النقدية والتي تساهم في تقليص هامش العجز والتي تقدر بـ 6 مليار دولار حسب تقديرات البنك المركزي وخبراء صندوق النقد الدولي العام الماضي.

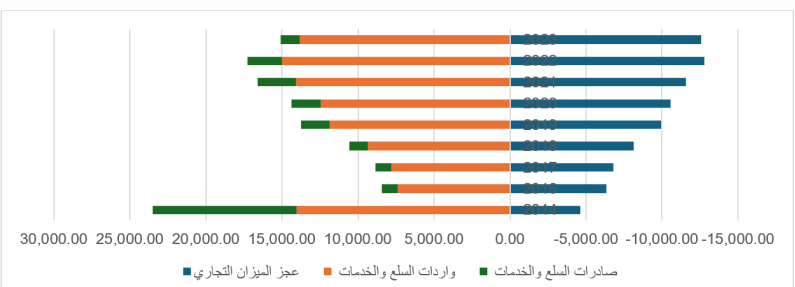

وفي ظل الانقسام الحاصل والسيطرة المتعددة على المنافذ البحرية والجوية وعلى عدم وجود كنترول موحد لحركة الاستيراد فإن السياسات الفردية من قبل الحكومة كرفع الجمارك والحد من استيراد السلع لن تؤثر. فالسيطرة على المنافذ البحرية وحركة السلع والتدفقات النقدية بالعملات الأجنبية (يمكن اختصارها بالتجارة الخارجية) هو الحل لاستقرار العملة والأسعار والتحكم بالميزان التجاري والحساب الجاري.

25 - التطورات النقدية والمالية، البنك المركزي اليمني، ديسمبر 2022 مرجع سبق ذكره.

استيراد الغاز المنزلي يعمق عجز الميزان التجاري:

عمدت جماعة الحوثي على تعميقٍ أكثر للعجز في الميزان التجاري من خلال اتخاذ قرار في أبريل 2023م بعد منعها دخول الغاز المنزلي إلى مناطق سيطرتها والذي يتم نقله من منشأة صافر بمأرب، واستيراده من الخارج شكل هذا القرار عبئًا على ميزان المدفوعات وكلف الاحتياطيات النقدية كما سيضغط على سعر صرف الريال اليمني بشكل أكبر.

يأتي القرار في سياق الصراع الاقتصادي المحتدم فبعد إيقاف تصدير المشتقات النفطية نهاية عام 2022م جاء هذا القرار لزيادة الضغط على الحكومة الشرعية وإرباكها بعد المؤشرات الجيدة التي حققتها والتي لم تدم طويلاً منتصف 2022 في الإيرادات العامة وارتفاع أسعار النفط عالمياً، وركز القرار على خلق طلب إضافي على العملات الأجنبية بغرض الاستيراد وزيادة الضغط على أسعار الصرف نظراً للتداخل الكبير في عملية الاستيراد والتدفقات النقدية الواردة بين المنطقتين.

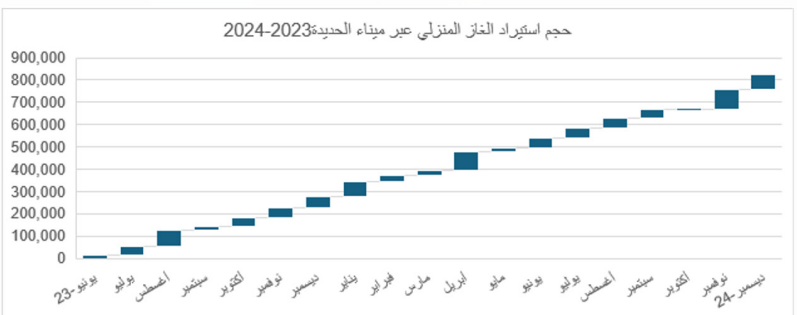

المصدر: وحدة الرصد وجمع المعلومات، مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي استناداً إلى تقارير موانئ الحديدة

كما استهدف القرار الموارد التي كانت تحصل عليها الحكومة الشرعية من عائدات الغاز المنزلي الذي يباع في مناطق سيطرة الجماعة والمقدرة بنحو 140 مليار ريال سنوياً[26]، بالإضافة إلى استغلال تجارة الغاز عبر الاستيراد من الخارج في التربح وتبييض الأموال. بالرغم من أن سعر الشراء من شركة صافر اقل من كلفة الاستيراد من الخارج حيث كانت قيمة الأسطوانة تباع بين (5500 - 6500) ريال في صنعاء أي ما يعادل 10.38 - 12.26 دولار كتوزيع عبر عقال الحارات أو في المحطات، وبلغت قيمة الأسطوانة بعد استيرادها من الخارج في مناطق سيطرة جماعة الحوثي خلال عام 2024 بين (7500 - 8500) ريال يمني بالطبعة القديمة وبما يعادل (13.9 - 15.8) دولار

26 - Yemen: the major shift in liquefied petroleum gas (LPG) dynamics since April 2023, https://www.acaps.org/en/countries/archives/detail/yemen-the-major-shift-in-liquefied-petroleum-gas-lpg-dynamics-since-april-2023

مقارنة بـ (5500 - 8000) ريال يمني بالطبعة الجديد وبما يعادل (2.9 - 4.2) دولار في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية.[27]

وبلغت كمية الغاز المنزلي المستورد 275.7 الف طن خلال عام 2023 مقارنة بـ 531.1 طن متري تم استيراده خلال العام خلال عام 2024[28]، وبلغ قيمة الطن المتري بالمتوسط 534.1 دولار (49 مليون وحدة حرارية) في اسيا في منتصف العام 2024[29] أي أن قيمة استيراد الغاز المنزلي خلال نفس العام 283.6 مليون دولار وبمعدل 23.6 مليون دولار شهرياً، وهذا الاستيراد غير مبرر لا من حيث القيمة ولا من حيث الجودة ويعمق عجز الميزان التجاري ويضغط على قيمة العملة المحلية.

من يستحوذ على السلع المستوردة:

يعتمد اليمن على استيراد معظم السلع من الخارج وذلك نظراً لانخفاض حجم السلع المنتجة محلياً لعدة أسباب لعل أبرزها عدم الاستقرار السياسي وارتفاع تكاليف الإنتاج والتصنيع وقلة الخبرات والموارد البشرية المؤهلة، وهذا ما جعل البلد تستورد أكثر من 90 % من السلع المختلفة ولعل أبرزها السلع الغذائية والوقود (المشتقات النفطية) واللتان تشكلان اكثر من 50 % من فاتورة الاستيراد، وبدأ استيراد الوقود منذ توقف قطاعات الإنتاج النفطية منذ عام 2015م جراء الحرب الدائرة حيث كان يتم تغطية الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية من مصافي التكرير المحلية.

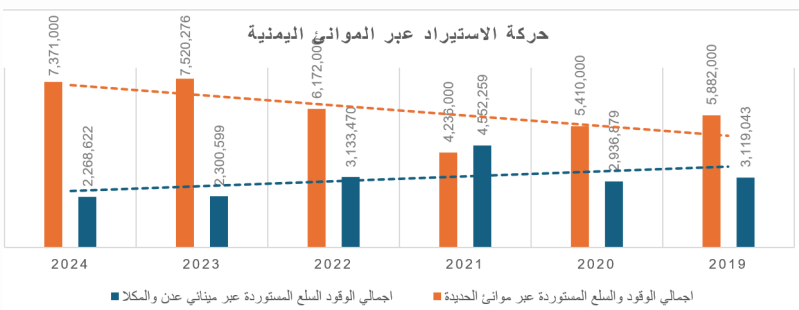

28 - وزارة والاشغال العامة التابعة للحوثيين، مركز المعلومات، إحصائية حركة البضائع بالطن المتري لمؤسسة موانئ البحر الأحمر، ديسمبر 2024.

29 - موقع قناة CNN الاقتصادية، مايو 2024.
https://cnnbusinessarabic.com/energy/63685/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1-%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7

وبلغ حجم استيراد السلع الغذائية والوقود 54.9 مليون طن متري خلال الفترة من 2019 إلى 2024م، حيث تم استيراد ما نسبته 67 % عبر موانئ الحديدة بينما تم استيراد 33 % عبر مينائي عدن والمكلا [30]، لتلك الأرقام مدلولات كثيرة وأهمها: ـ

- إن حجم الاستيراد عبر موانئ الحديدة لايزال يمثل النسبة الأكبر كما كان قبل الحرب وهذا يعني أن جمارك موانئ الحديدة تحقق عوائد أكبر من موانئ مناطق الشرعية ناهيك عن الضرائب التي تجنيها جماعة الحوثي على تلك السلع من خلال ضريبة المبيعات، وكانت عائدات الجمارك والضرائب تأتي بالمرتبة الثانية في قائمة الإيرادات العامة للدولة.
- إن حصة مناطق سيطرة جماعة الحوثي من السلع المستوردة أعلى من حصة مناطق الحكومة الشرعية حسب النسب السابقة وهذا يعني أن النسبة الأعلى من عجز الميزان التجاري يأتي من تلك السلع المستوردة عبر موانئ الحديدة لمناطق جماعة الحوثي حيث بلغ عجز الميزان التجاري 12.5 مليار دولار عام 2023م مقارنة بعجز مقداره 12.7 مليار دولار عام 2022م، وحسب بيانات ونسب الاستيراد فإن 67 % من قيمة هذا العجز في الميزان التجاري والبالغ 8.5 مليار دولار يأتي من السلع المستوردة في مناطق سيطرة جماعة الحوثي عبر موانئ الحديدة. [31]

30 - وحدة الرصد بناءً على احصائيات برنامج الغذاء العالمي (WFP) https://dataviz.vam.wfp.org/.

31 - وحدة الرصد في المركز استناداً الى التقرير السنوي 2023 للبنك المركزي اليمني، وتوقعات خبرا صندوق النقد الدولي، ابريل 2024.

كيف تؤثر قيمة الواردات على أسعار الصرف وعجز الميزان التجاري:

بلغت قيمة فاتورة السلع والخدمات المستوردة 13.8 مليار دولار عام 2023م،[32] شكلت السلع والخدمات المستوردة في مناطق سيطرة جماعة الحوثي 9.2 مليار دولار منها مقارنة بـ 4.5 مليار دولار في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية وذلك حسب نسب الاستيراد عبر الموانئ أعلاه، هذا يعني أن حجم الطلب على العملات الأجنبية في مناطق سيطرة جماعة الحوثي سيكون أعلى بكثير من مناطق الحكومة الشرعية، لكن لم يتغير سعر الصرف في مناطق الحوثي بل ظل ثابتاً بين 535 - 540 ريال خلال نفس العام بينما تغيرت أسعار الصرف بنسبة 24.5 % من يناير إلى ديسمبر 2023م في مناطق الحكومة الشرعية ويمكن قراءة ذلك على النحو التالي:-

- إن حجم التدفقات الواردة بالعملات الأجنبية في مناطق جماعة الحوثي أعلى بكثير من مناطق الحكومة بحكم تواجد مقرات البنوك الرئيسية وشركات الصرافة الكبيرة هناك وبالتالي يتم سد الفجوة في الطلب ولا يؤثر على سعر الصرف. (وهذا ما كان يصبو إليه البنك المركزي في عدن في عام 2024م بتوجيهاته للبنوك بنقل مقراتها إلى العاصمة المؤقتة عدن).
- إذا ما افترضنا أن قيمة تحويلات العاملين والبالغة 6 مليار دولار خلال نفس الفترة وهي أهم مصدر من مصادر النقد الأجنبي كلها ذهبت إلى مناطق سيطرة جماعة الحوثي - وهذا مستبعد- مع ذلك لن تفي بحجم الطلب وسيكون هناك عجز 3 مليار دولار سيضغط على أسعار الصرف لكن هذا لم يحدث، وهذا يقود إلى استنتاج بأن جماعة الحوثي أما أنها تفرض سعر صرف وهمي في مناطق سيطرتها، أو أنها تغطي فائض الطلب - نظراً للإجراءات الصارمة التي تفرضها على أسعار الصرف - من مناطق الحكومة الشرعية حيث يلجأ التجار والمستوردين في مناطقها إلى شراء الدولار والعملات الأجنبية من حصة مناطق الحكومة الشرعية وبالتالي تتسبب في ارتفاع أسعار الصرف وتدهور قيمة العملة، أو استنتاج آخر وهو الأهم أن تلك الكميات المستوردة وتحديداً من المشتقات النفطية والغاز هي من مصادر وهمية ويتم تفريغها في موانئ الحديدة ولا يتم استيرادها من الخارج بحيث لا تؤثر على الميزان التجاري.
- تعمدت جماعة الحوثي استهداف موانئ تصدير النفط للضغط اكثر على قيمة العملة المحلية في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية وتعميق عجز الميزان التجاري، والتأثير على المؤشرات الاقتصادية بشكل عام للحكومة الشرعية بما فيها الإيرادات العامة.

---

32 -

وإذا ما دققنا أكثر في حجم ونوعية الطلب على العملات الأجنبية فإننا سنجد أن الضغط الأكبر على أسعار الصرف، وعجز الميزان التجاري يأتي من تجار المشتقات النفطية بعد تعويمها من قبل جماعة الحوثي في عام 2016م، وتشكل أكثر من 20 % من قيمة الواردات لتصل إلى قرابة 3 مليار دولار سنوياً،60 % من تلك الكميات المستوردة تدخل عبر ميناء الحديدة وهي في ذات الوقت المصدر الأهم في تمويل جماعة الحوثي عبر شبكات وشركات استيراد وتصدير وهمية كما أشار إلى ذلك تقارير خبراء مجلس الأمن الدولي في اليمن 2020 و2021م.

ثلاث مكونات للتجارة الخارجية (التدفقات النقدية الواردة – الصادرات – المنافذ) من يسيطر عليها يستطيع أن يتحكم بالتجارة الخارجية وعملياً فإن التدفقات النقدية الواردة بالعملات الأجنبية تسيطر عليها البنوك وشركات الصرافة والتي معظم مقراتها في صنعاء وتدار من قبل لجنة مدفوعات تابعة للسلطات هناك. ومن حيث الصادرات فإن أهم السلع المصدرة هي المشتقات النفطية والتي تم حضرها بقوة السلاح من قبل جماعة الحوثي، إما المنافذ البحرية فإن ميناء الحديدة يستحوذ على قرابة 70 % من السلع المستوردة.

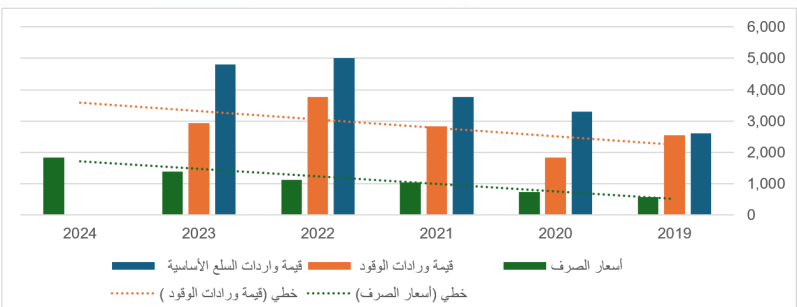

المصدر: تقارير البنك المركزي -2022 2023.

بشكل عام فإن ثلاثية التجارة الخارجية المذكورة هي من تمثل شوكة الميزان في الصراع الاقتصادي الدائر وهي من ستقلب الكفة لصالح من يسيطر عليها ولعل أهمها ميناء الحديدة فبعد اتفاق الهدنة والسماح بدخول السلع عبرها ارتفع حجم الاستيراد وتحديداً المشتقات النفطية من 535 ألف طن عام 2021 إلى 4 مليون طن في عام 2022، ثم تراجعت في عام 2024 إلى 3 مليون طن، هذه الكمية الكبيرة من استيراد المشتقات النفطية التي تفوق حجم الطلب عليها ساهمت بالضغط الشديد على أسعار الصرف، وتخدم أغراض اقتصادية للجماعة.

أسعار الصرف:

شـهدت العملـة المحليـة تراجعـاً كبـيراً أمـام العمـلات الأجنبيـة في عـام 2024 نظـراً للتغيرات والأحـداث الـتي شـهدتها المنطقـة بشـكل عـام واليمـن بشـكل خـاص حيث فقـدت 27.3 % مـن قيمتهـا منـذ ينايـر - ديسـمبر 2024م ونسـبة 864 % منـذ عـام 2014م، وبلغـت نسـبة الزيـادة في أسـعار الـصرف (24.5 %) بـين ينايـر- ديسـمبر 2023م مقارنـة بنسـبة زيـادة (6 %) بـين ينايـر- ديسـمبر 2022 ونسـبة زيـادة (60 %) بـين ينايـر- ديسـمبر 2021م. [33]

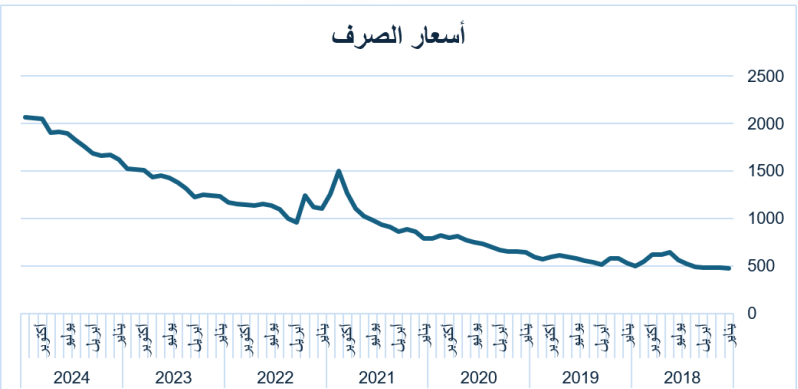

ويرجـع أسـباب هـذا التراجـع إلى عَـدة عوامـل لعـل أهمهـا تراجـع حجـم الصـادرات وتحديـداً المشـتقات النفطيـة، وتنامـي حجـم الـواردات، واختـلال التبـادل التجـاري البيـني بـين مناطـق الشرعيـة ومناطـق الحـوثي مـع بقـاء العوامـل المؤثـرة الرئيسـية قائمـة كالحـرب وانقسـام السـلطات النقديـة والماليـة، وفـرض إجـراءات أحاديـة لعـل

- إن اسـتمرار فـرض سـعرين للعمـلات الأجنبيـة، وإغـلاق مناطـق جماعـة الحـوثي للمنافـذ البريـة والبحريـة وفـرض جمـارك باهظـة في المنافـذ البريـة يؤثـر وبشـكل كبـير عـلى أسـعار الـصرف في مناطـق الشرعيـة وعـلى إمـدادات السـلع والخدمـات بـين المنطقتـين.
- كل السـلع الـتي تدخـل عـبر ميناء الحديـدة يتـم إعـادة بيعهـا بالـدولار الأمريـكي في مناطـق الحكومـة الشرعيـة وتدخـل عـبر المنافـذ البريـة وبـدون جمـارك كمـا هـو الحـال بالنسـبة لجماعـة الحـوثي، وهـذا يشـكل ضغـط عـلى شـراء العمـلات الأجنبيـة مـن تجـار التجزئـة في مناطـق الشرعيـة لإعـادة تحويلهـا إلى تجـار الجملـة في صنعـاء.

33 - نشرة التطورات النقدية والمالية، البنك المركزي اليمني، نوفمبر 2024.

- فرض جمارك من قبل جماعة الحوثي في المنافذ البرية مع تسهيلات للمستوردين عبر ميناء الحديدة يشجع التجار على الاستيراد عبر ميناء الحديدة وبالتالي تستفيد جماعة الحوثي من إيرادات الجمارك على السلع بالإضافة إلى الضغط على العملة في مناطق الحكومة الشرعية كما ذكر في الفقرة أعلاه.
- كل المنتجات المحلية في مناطق جماعة مثل المنتجات الزراعية كالخضار والفواكه والقات يتم بيعها بالعملات الأجنبية على تجار التجزئة في مناطق الشرعية وهذا يضيف ضغط أكبر على شراء السلع، وهذا يعني أن جماعة الحوثي تصدر منتجات المزارعين وغيرها بالعملة الأجنبية وهذا يحافظ على سعر صرف العملة المحلية بالطبعة القديمة ويزيد من انهيار العملة المحلية بالطبعة الجديدة.
- فرض حظر على دخول الطبعة الجديدة إلى مناطق سيطرة جماعة الحوثي وعدم استيعابها في النشاط الاقتصادي في كل المناطق حيث تلتزم الحكومة الشرعية بصرف المرتبات والأجور لكل الموظفين في إطار سيطرتها وبالتالي تضطر الى ضخ سيولة في السوق في ظل عدم توفر الغطاء الكافي من العملات الأجنبية باستثناء المساعدات والمنح وبعض السلع التي تُصدر بينما معظم حوالات العاملين في الخارج والمنظمات تذهب إلى مناطق سيطرة جماعة الحوثي بحكم تواجد مقرات البنوك وشركات الصرافة الكبيرة هناك.
- تفرض جماعة الحوثي سعر ثابت للدولار الأمريكي، ولا تلتزم بصرف مرتبات القطاع الحكومي فهي غير مضطرة لضخ سيولة في السوق بالرغم من شحة النقد من الطبعة القديمة للعملة المحلية وتلف جزء كبير منها مع تشديد الرقابة على البنوك وشركات الصرافة. وعلى النقيض من ذلك تتبع الحكومة الشرعية نظام صرف شبه معوم، وتضخ سيولة كبيرة لتغطية مرتبات القطاع العام والموازنات التشغيلية مع ضعف أجهزة الرقابة على شركات الصرافة وتداول العملات الأجنبية.

القطاع الخاص ...
انتهاكات مستمرة ومرونة!

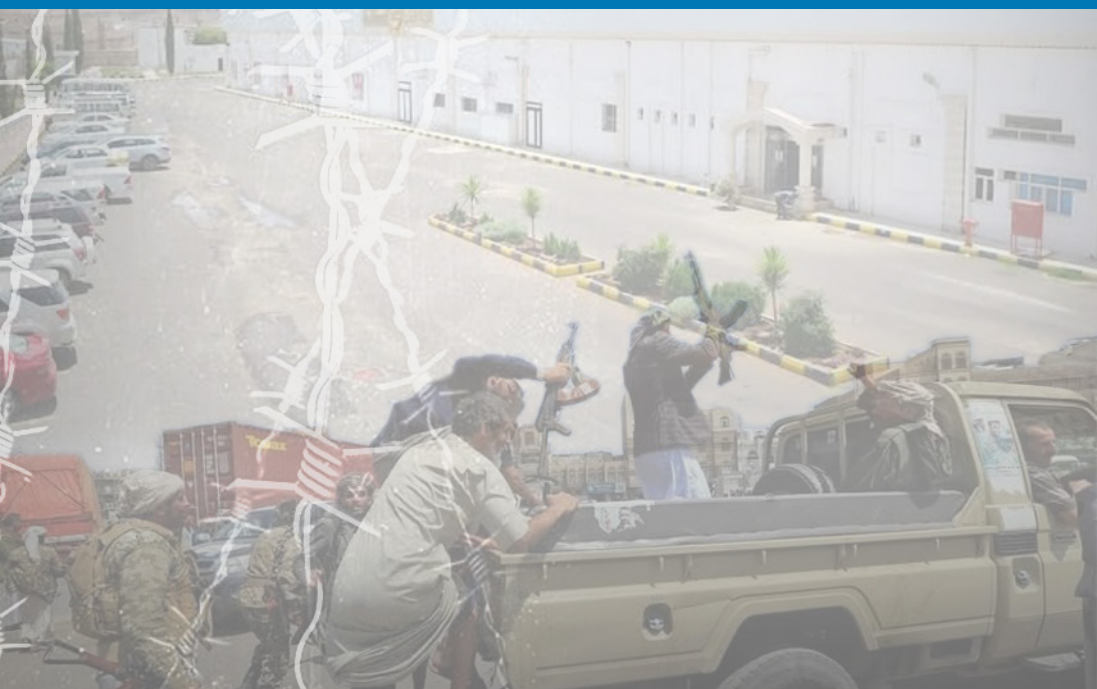

يواجه القطاع الخاص اليمني تحديات كبيرة نتيجة للصراع المستمر في اليمن منذ بدء الحرب في عام 2015م. وتصاعدت حدة المعاناة عقب سريان الهدنة العسكرية في 2022م، ومرحلة اللاحرب واللاسلم التي تعيشها البلد حاليًا، حيث تحول الصراع إلى ميدان الاقتصاد ودفع القطاع الخاص ثمنا باهضاً جراء ذلك.

خلال العام 2024م زادت وتيرة إقحام القطاع الخاص في الصراع بصورة لافتة حيث أصدر البنك المركزي اليمني قرارات بنقل البنوك الرئيسية الستة " بنك التضامن، بنك اليمن والكويت، بنك اليمن والبحرين الشامل، بنك الأمل للتمويل الأصغر، بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي، وبنك اليمن الدولي" إلى عدن عقب قيام جماعة الحوثي بسك عملة معدنية جديدة فئة "100 ريال" دون موافقة البنك المركزي اليمني المعترف به دوليًا في عدن. الأمر الذي أشعل صراعًا قويًا بين الجانبين لأشهر قبل أن ينتهي بتجميد تلك القرارات لكنها كانت بمثابة هدنة مؤقتة!

في صنعا ء استمر ما يسمى " الحارس القضائي " في ممارسة سلطاته في وضع اليد والسيطرة على المؤسسات الخاصة للمعارضين والمختلفين مع جماعة الحوثي حيث قامت الجماعة بالسيطرة على الشركة الدوائية الحديثة واعتقلت العاملين فيها وما يزال بعضهم رهن الاعتقال حتى اللحظة، كما واجه القطاع الخاص تداعيات العديد من القوانين والسياسات والإجراءات التي أثرت بصورة سلبية على القطاع الخاص خلال السنوات الأخيرة منها " قانون منع المعاملات الربوية " وقانون المعلم وغيرها ...

وفي مناطق أخرى من اليمن تعرض القطاع الخاص إلى سلسلة من الإجراءات غير القانونية المتمثلة في الجبايات وفرض رسوم غير قانونية والابتزاز أثناء نقل البضائع في الطرق البرية بين المحافظات.

ورغم كل تلك التحديات فقد واصل القطاع الخاص أداء دوره الحيوي في الاسهام بتحريك عجلة التنمية والجهود الإنسانية، وخلق فرص العمل، ولعب دوراً أساسياً في تأمين السلع الأساسية، والحفاظ على استمرارية سلاسل الإمداد، مما ساهم في التخفيف من حدة الأزمة الغذائية في البلاد.

وتشير إحصاءات الأمم المتحدة لعام 2021م إلى أن 96.5 % من الأغذية المستوردة إلى اليمن تتم عبر الشركات الخاصة، مما يعكس أهمية هذا القطاع في تأمين الاحتياجات الأساسية للسكان، كما يعمل في مجموعة واسعة من المجالات، تشمل التجارة، والصحة، والتعليم، والخدمات اللوجستية، مما يجعله عاملاً رئيسياً في استمرار النشاط الاقتصادي رغم الظروف الصعبة.

وساهم القطاع الخاص بشكل كبير في استيعاب العمالة، حيث بلغت نسبة التوظيف فيه حوالي 92 % من إجمالي العمالة في المتوسط خلال الفترة من (2013 - 2019م) مقارنة بنحو 8 % للقطاع العام خلال نفس الفترة، مما جعله عاملًا رئيسيًا في تقليل الفقر وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. [34]

ورغم الصعوبات الاقتصادية مثل: ارتفاع أسعار المشتقات النفطية، وانهيار العملة الوطنية، وتردي الخدمات الأساسية؛ تمكن القطاع الخاص من التكيف مع هذه التحديات، مستعينًا بمرونته وقدرته على إيجاد الحلول البديلة لضمان استمرارية أعماله، وأظهر قدرة كبيرة على الصمود، ولا يزال يشكل المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي في اليمن، إذ ساهم بنسبة 79 % من إجمالي الناتج المحلي عام 2018 [35].

إلى جانب دوره الاقتصادي، يساهم القطاع الخاص أيضًا في المسئولية الاجتماعية من خلال دعمه للمبادرات المجتمعية في مجالات التعليم والصحة والخدمات الأساسية، كما أن تعزيز الشراكة بينه وبين الجهات الحكومية والمنظمات الدولية يمكن أن يسهم في توفير بيئة استثمارية أكثر استقرارًا، ويحفّز النمو الاقتصادي، ويدعم جهود التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار في البلاد.

أبرز تحديات القطاع الخاص:

شهد العام 2024م تصعيداً غير مسبوق في الصراع الاقتصادي، حيث واجه القطاع المصرفي اضطرابات حادة نتيجة التجاذبات والقرارات المتباينة بين السلطة الشرعية في عدن وسلطات جماعة الحوثي في صنعاء، كما تسببت أحداث البحر الأحمر في تعقيد عمليات الشحن ونقل السلع الأساسية وارتفاع كلفة التأمين.

إلى جانب ذلك، يتعرض القطاع الخاص التقليدي، خصوصًا في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، لعملية تجريف ممنهجة، مع إحلال قطاع خاص طفيلي تابع للجماعة، مما أثر على التنافسية وأضعف بيئة الاستثمار.

بالإضافة الى احتكار جماعة الحوثي قطاعات اقتصادية حيوية، من بينها قطاع الوقود والغاز المنزلي، وإجبارها التجار والمستوردين على التعامل مع شركات تابعة لها، الأمر الذي خلق سوق احتكارية خاصة بمجموعة من المتنفذين في السوق.

34 - نشرة المستجدات الاقتصادية "الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية في اليمن" صادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، العدد (78) فبراير – 2023، ص17

35 - تقرير البنك الدولي بعنوان "ربط القطاع الخاص اليمني بالعالم" ص 32.

ونستعرض هنا أبرز التحديات التي اتسمت بها الوضع الاقتصادي لاسيما ذلك المرتبط بصورة مباشرة بالقطاع الخاص.

القطاع المصرفي في قلب الصراع:

- في 30 مارس 2024م، أصدر البنك المركزي في صنعاء، الخاضع لسيطرة الحوثيين، عملة معدنية جديدة من فئة 100 ريال، بحجة استبدال العملة الورقية التالفة وتعويض نقص السيولة النقدية، الأمر الذي أثار حفيظة البنك المركزي اليمني " المعترف به دوليا " في عدن والذي اعتبرها عملة غير قانونية محذراً من التعامل معها، واتخذ حزمة من القرارات التصعيدية التي تهدف إلى سحب البساط من جماعة الحوثي ومواجهة محاولاتها المستمرة الحصول على اعتراف بإجراءات المالية والنقدية.
- وفي 2 أبريل 2024م، أصدر البنك المركزي في عدن القرار رقم (17) لعام 2024م، ألزم البنوك التجارية والإسلامية وبنوك التمويل الأصغر بنقل مقراتها الرئيسية إلى عدن خلال 60 يومًا، إلا أن جمعية البنوك اليمنية ومقرها الرئيسي صنعاء أعلنت رفضها للقرار عقب ضغوط من سلطات الحوثيين بصنعاء.
- وفي 30 مايو 2024م، أصدر البنك المركزي اليمني في عدن، قراراً بوقف التعامل مع ستة بنوك رئيسية في صنعاء وإيقاف خدمة السويفت عنها، وشملت هذه البنوك: بنك التضامن، وبنك اليمن والكويت، وبنك اليمن والبحرين الشامل، وبنك الأمل للتمويل الأصغر، وبنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي، وبنك اليمن الدولي. وفي اليوم التالي رد الحوثيون بفرض حظر التعامل مع 13 بنكًا محليًا، من بينها بنك السلام كابيتال، بنك تمكين، بنك الإنماء، بنك الشرق اليمني، بنك حضرموت التجاري، وبنك بن دول للتمويل الأصغر الإسلامي.
- نتيجة لهذا التصعيد، اضطرت عدد من البنوك إلى إغلاق فروعها في عدن ومأرب وتعز، ما دفع البنك المركزي في عدن في 14 يوليو إلى إصدار توجيهات أمنية لإعادة فتح هذه الفروع بالقوة، متهمًا الحوثيين بالضغط على البنوك لإجبارها على إغلاق فروعها في المناطق الخاضعة للحكومة.
- مع تصاعد التوترات، أعلن المبعوث الأممي إلى اليمن، هانس غروندبرغ، في 24 يوليو 2024م عن تلقيه اتفاقًا مكتوبًا بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثيين، ينص على إلغاء القرارات والإجراءات الأخيرة ضد البنوك، والالتزام بعدم اتخاذ أي خطوات مماثلة مستقبلاً، ويأتي ذلك عقب تدخل المملكة العربية السعودية من أجل التراجع عن القرارات نتيجة التصعيد الحوثي تجاهها حيث هدد باستئناف الحرب.

- في 6 أغسطس 2024، أصدر البنك المركزي في عدن بيانًا أكد فيه إلغاء جميع القرارات المتخذة ضد البنوك، في خطوة تهدف إلى تهدئة الأوضاع وإعادة الاستقرار للقطاع المصرفي.

إلا أنه قبيل نهاية العام عادت قضية نقل البنوك إلى مناطق الحكومة الشرعية إلى الواجهة لكن هذه المرة نتيجة لقرارات وزارة الخزانة الامريكية تصنيف بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار ضمن العقوبات باعتباره أحد الممولين لجماعة الحوثي وكذلك قرارات الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب إعادة تصنيف جماعة الحوثي كجماعة إرهابية.

تداعيات الهجمات الحوثية في البحر الأحمر:

- صعدت جماعة الحوثي من هجماتها المتكررة على السفن التجارية في البحر الأحمر لاسيما تلك السفن المتجه إلى إسرائيل أو السفن الأمريكية والبريطانية للمطالبة بوقف الحرب في غزة. ونتج عن تلك الأحداث في البحر الأحمر تداعيات على حركة التجارة والشحن على المستوى المحلي والدولي حيث أدت إلى ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، وأثرت على سلاسل الإمداد. وفي اليمن أدت الأحداث إلى مزيد من الأعباء على الوضع الإنساني والمعيشي جراء ارتفاع أسعار السلع وتأخر وصولها.

- وقد ارتفعت تكاليف الشحن والتأمين بصورة كبيرة، حيث تضاعفت تكلفة شحن حاوية 40 قدمًا إلى ميناء الحديدة من 5.000 دولار إلى 10.000 دولار، وارتفعت نسبة التأمين على السفن المبحرة عبر البحر الأحمر من 0.7 % إلى 1 % [36] من قيمة الشحن .

- أدى هذا الارتفاع الحاد في تكاليف الشحن والتأمين إلى نقص في الإمدادات الأساسية لليمن، وارتفاع أسعار السلع وفاقم حدة الأزمة الإنسانية في اليمن، حيث يعاني ملايين اليمنيين من الجوع وسوء التغذية.

- شكّلت هذه الهجمات تهديدًا خطيراً للأمن البحري اليمني والإقليمي، وأدت الى صعوبة نقل السلع وسلاسل الإمداد وإعاقة جهود الإغاثة وتعميق الأزمة الإنسانية، كما أثرت سلبًا على الصيادين المحليين وحدت من قدرتهم على توفير الاحتياجات الأساسية لأسرهم. وامتدت تداعيات هذه الهجمات لتؤثر على التجارة العالمية، حيث أدت إلى اضطراب سلاسل الإمداد وتأخير وصول البضائع إلى الأسواق العالمية، كما دفعت المستثمرين إلى التخوف من الاستثمار في اليمن، مما زاد من تعقيد الأزمة الاقتصادية.

36 - موقع وزارة الصناعة والتجارة اليمنية https://moit-ye.com/?p=279040&utm_source=chatgpt.com
37 -

استمرار اغلاق الطرق:

- استمرت عملية إغلاق الطرق الرئيسية بين المحافظات وبين المدن جراء الحرب في مناطق مختلفة في اليمن الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على أسعار السلع المقدمة للمواطنين. وأدى تدهور الحالة الأمنية في الطرقات إلى تعرض العديد من المركبات المدنية للاستهداف المسلح أو انفجارات الألغام، مما تسبب في خسائر بشرية ومادية فادحة، أما الطرق البديلة، فقد زادت أخطار استخدامها بسبب سوء حالتها وغياب الصيانة، ما جعل التنقل أكثر صعوبة وخطورة.
- وأدت إغلاقات الطرق إلى ارتفاع تكاليف النقل عشرات الاضعاف مقارنة بالعام 2013، [37] حيث ارتفعت تكاليف نقل حاوية 40 قدم من عدن الى صنعاء عبر الطريق البري من 350 ألف ريال يمني إلى 3 - 4 ملايين ريال يمني، هذه الزيادة أثقلت كاهل الشركات والمواطنين على حد سواء، وانعكست بشكل مباشر على أسعار السلع والخدمات، وتأثرت القدرة الشرائية للمواطنين، وتراجعت حركة التجارة بشكل ملحوظ.
- وواجهت سلاسل التوريد صعوبات جّمة بسبب صعوبة الوصول إلى الأسواق، مما أدى إلى تأثر قطاعات الزراعة والصناعة بشكل خاص، كما أن المنتجات الزراعية والمواد الخام بات نقلها معقداً ومكلفاً، مما ساهم في تراجع الكفاءة التشغيلية للشركات وزيادة معدلات البطالة، تدهور النشاط الاقتصادي بشكل عام أدى إلى فقدان الكثير من الوظائف، مما زاد من معاناة المواطنين، ولم تقتصر المعاناة على ارتفاع التكاليف فقط، بل تعدتها إلى فرض نقاط التفتيش جبايات غير قانونية، ما أضاف أعباء مالية جديدة على الشحن والنقل.
- مدينة تعز على سبيل المثال تُعد من أكثر المدن تأثرًا بسبب إغلاق الطرق، حيث تعاني من حصار مستمر أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية والاقتصادية فيها، هذا الحصار تسبب في نقص حاد في الإمدادات الغذائية والدوائية، وارتفاع كبير في أسعار السلع الأساسية، وتأثر القطاع الخاص في تعز بشدة، حيث تواجه الشركات صعوبة في نقل البضائع من وإلى المدينة، مصانع الإنتاج توقفت جزئيًا بسبب عدم القدرة على استيراد المواد الخام أو توزيع المنتجات، و أصبحت الأسواق المحلية تعاني من نقص في السلع وارتفاع غير مسبوق في الأسعار، مما أثر على القدرة الشرائية للسكان وزاد من معاناتهم اليومية. في ظل هذه الأزمة، لعب القطاع الخاص واليمني وفريق الإصلاحات الاقتصادية في اليمن دورا محوريا في محاولة تخفيف تداعيات إغلاق الطرق امام ناقلات القطاع الخاص والمواطنين بشكل عام.

37 - مبادرة القطاع الخاص لحل مشاكل النقل في اليمن، صادرة في 3 مارس 2024، ص7 http://www.yemenief.org/Download_Center/docment/doc_3106.pdf

تشريعات وإجراءات عشوائية:

فرضت خلال السنوات الأخيرة حزمة من القوانين والإجراءات من قبل سلطات جماعة الحوثي في صنعاء والسلطة الشرعية في المناطق المحررة التي تؤثر على عمل القطاع الخاص، أبرزها قانون منع المعاملات الربوية، وقانون الزكاة، وقانون الاستثمار وقانون دعم المعلم في صنعاء، في المقابل قامت مصلحة الجمارك في عدن بتحريك سعر الدولار الجمركي كما أقرت السلطات الضريبية رفع الضرائب الزكوية على التجار.

وقامت سلطات جماعة الحوثي في صنعاء بحظر استيراد 16 صنفًا من المحاصيل والمنتجات النباتية والحيوانية، مع استمرار حظر استيراد 11 صنفاً من المحاصيل والمنتجات النباتية، بحجة حماية وتشجيع المنتجات والمحاصيل الزراعية المحلية، ورفع الرسوم الجمركية على الملابس المستوردة بنسبة 112 %، وإيقاف إصدار أي تراخيص للمنشآت الصيدلانية الجديدة في مناطق سيطرتها.

في حين أصدرت وزارة الزراعة والري والثروة السمكية في عدن قرارًا يقضي بمنع تصدير محصول البصل بحجة تلبية احتياجات السوق المحلية، مما أدى إلى تكدس المنتج في السوق المحلي وتكبيد المزارعين والمصدرين خسائر كبيرة، وفي 19 فبراير 2024م، أعلنت وزارة الزراعة والثروة السمكية في عدن وقف تصدير منتجات الأسماك والأحياء البحرية الطازجة عبر جميع المنافذ الواقعة تحت سيطرتها، مبررة ذلك بضرورة معالجة شحة المعروض وارتفاع أسعاره.

انتهاكات طالت القطاع الخاص في اليمن خلال 2024م:

تعرض القطاع الخاص في اليمن لسلسلة من الانتهاكات الجسيمة التي أضرت كثيرًا ببيئة الأعمال والاستثمار، سواء في مناطق سيطرة جماعة الحوثي أو مناطق الحكومة الشرعية.

ومثّلت عمليات الاستيلاء على الشركات والممتلكات والجبايات غير القانونية بمسميات مختلفة سمة غالبة على تعامل السلطات المختلفة مع مؤسسات القطاع الخاص خلال العام 2024، الأمر الذي أدى إلى صعوبات لدى الشركات والمستثمرين وتسبب في تراجع النشاط الاقتصادي، وإغلاق العديد من المؤسسات التجارية، وخروج بعض رؤوس الأموال إلى الخارج.

وبحسب وحدة الرصد بمركز الدراسات والاعلام الاقتصادي، تصدرت أمانة العاصمة بصنعاء الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي قائمة المحافظات الأكثر انتهاكاً، تلتها محافظة إب حيث مارست فيها جماعة الحوثي أنواع شتى من الانتهاكات، وتعرض القطاع الخاص فيها لعمليات استيلاء ونهب، وإغلاق، ومضايقات، طالت عددًا من المنشآت التجارية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، وتأتي محافظة الحديدة في المرتبة الرابعة، ثم المحافظات الأخرى: ذمار والبيضاء وتعز " المناطق الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي "، وحجة والمحويت.

وفي المقابل، تصدرت العاصمة الموقتة عدن قائمة المحافظات الأكثر انتهاكاً للقطاع الخاص خلال العام 2024 في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية، تلتها محافظتي أبين ولحج على الترتيب حيث مارست قوات تابعة للمجلس الانتقالي فرض جبايات على شاحنات النقل وعدد من المؤسسات والمحلات التجارية، ومكاتب النقل، والمطاعم، والبقالات، والصيدليات، وتأتي محافظة حضرموت وتعز في المرتبة الرابعة والخامسة في قائمة المحافظات التي تعرض فيها القطاع الخاص للانتهاكات خلال العام 2024.

وتعرض القطاع الخاص اليمني خلال العام 2024 لأكثر من (232) انتهاكًا جماعيًا (حملات طالت عددًا كبيرًا من المنشآت التجارية)، وأكثر من (204) انتهاكًا فرديًا (انتهاك يستهدف منشأة واحدة أو عدد محدد أو أفراد) في جميع محافظات الجمهورية اليمنية، حازت المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي على نسبة (84 %) من حجم الانتهاكات التي طالت القطاع الخاص، مقارنة بـ(16 %) في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية المعترف بها دولياً، (الإحصائية لا تشمل جبايات النقاط الأمنية).

الانتهاكات ضد القطاع الخاص

خلال العام 2024

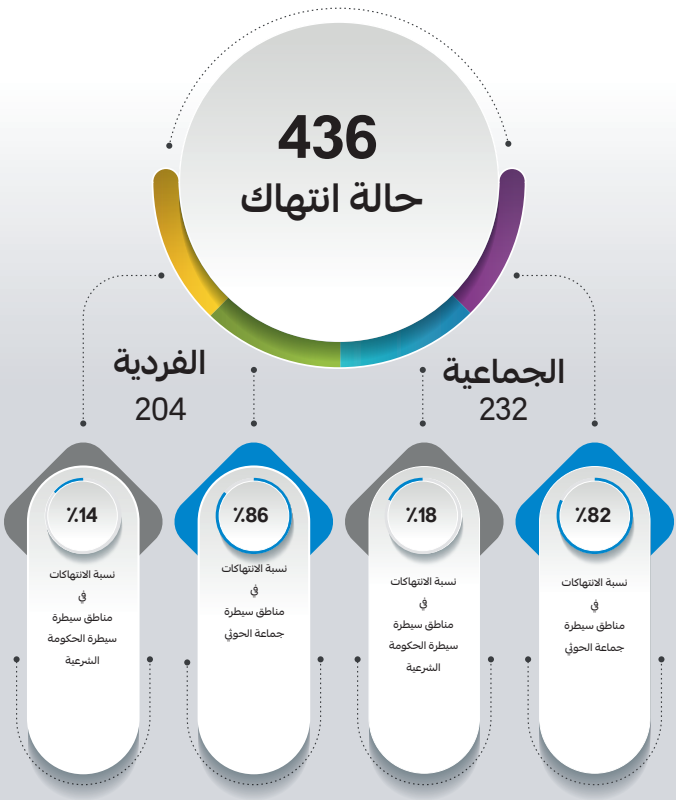

المصدر: وحدة الرصد بمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

انتهاكات جماعة الحوثي ضد القطاع الخاص

من خلال عملية الرصد للانتهاكات التي طالت القطاع الخاص خلال العام 2024م، فإن مستوى الانتهاكات لمنشآت القطاع الخاص في المناطق الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي ارتفع بشكل لافت، حيث طالت جميع شركات ومؤسسات القطاع الخاص، بالإضافة الى القطاع المختلط كشركات التبغ " كمران".

استخدمت جماعة الحوثي أنواعًا وصورًا متعددة من الانتهاكات ضد القطاع الخاص اليمني تمثلت أبرزها بالاستيلاء على عدد من الشركات التجارية، وفرض مبالغ مالية كبيرة (جبايات) على جميع المنشآت التجارية في المناطق الواقعة تحت سيطرتها تحت مسميات مختلفة (الزكاة - صندوق دعم المعلم - المجهود الحربي - يوم القدس - الاحتفال بالمولد النبوي - دعم غزة – التبرع للنازحين اللبنانيين – ضرائب – جمارك - جبايات في النقاط الأمنية، ومسميات أخرى) طالت تلك الجبايات حتى أصحاب البسطات في الشوارع.

بحسب وحدة الرصد بمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، خلال العام 2024م نفذت جماعة الحوثي أكثر من (190) حملة ميدانية لفرض جبايات في المناطق الخاضعة لسيطرتها، طالت جميع شرائح القطاع الخاص الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والباعة المتجولين، كما استولت على (8) شركات ومؤسسات تجارية، وإغلاق كلي وجزئي (كلي بشكل دائم – جزئي لفترة محددة) لأكثر من (25) منشأة كبيرة (مصانع - وشركات)، و أكثر من (200) من المنشئات الصغيرة والمتوسطة (مستودعات – صيدليات - بقالات – مطاعم – كفتيريا – مخابز - مدارس أهلية - وكالات سفر - صالات أعراس - مستشفيات وغيرها) بشكل كلي وجزئي.

انتهاكات جماعة الحوثيين في المناطق الخاضعة لسيطرتها (القطاع الخاص)

المصدر: وحدة الرصد بمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

- وقامت الجماعة باعتقال واحتجاز مئات التجار لرفضهم دفع الجبايات المالية المفروضة عليهم تحت مسميات مختلفة، إضافة إلى قيام عناصر تابعة لجماعة الحوثي باختطاف واحتجاز تعسفي لعدد من رجال الأعمال أُجبر بعضهم على دفع فدية مالية كبيرة مقابل الإفراج عنهم، خصوصًا تجار الذهب في صنعاء وعدد من المحافظات الخاضعة لسيطرتها.
- مثّل **قانون دعم المعلم** الأداة الأبرز لنهب مؤسسات القطاع الخاص خلال العام 2024م، حيث فرضت جماعة الحوثي جبايات على منتجات عدد كبير

من المصانع ومؤسسات القطاع الخاص، لاسيما قطاع تصنيع المياه المعدنية والعصائر والمشروبات الغازية باعتباره أكثر القطاعات تضرراً بهذا القرار، حيث تم اغلاق العشرات من الشركات والمصانع واحتجاز الشاحنات المحملة بالمواد الخام الخاصة بالتصنيع في المنافذ الجمركية التابعة لجماعة الحوثي.

- وبذريعة مقاطعة **المنتجات الأميركية** نفذت جماعة الحوثي بصنعاء حملات دهم وإغلاق عدد من المحلات التجارية، بالإضافة إلى منعها دخول أصناف مختلفة من البضائع واحتجازها في المراكز الجمركية التابعة لها لعدة أشهر، مما أدى إلى تلفها.
- كما ضاعفت جماعة الحوثي مبالغ جباياتها على الشاحنات التابعة للكسارات ومصانع الخرسانات في جميع المحافظات الخاضعة لسيطرتها من 200 الى 375 ألف ريال على كل شاحنة.
- وفي ذكرى المولد النبوي فرضت جماعة الحوثي على جميع والمحلات في صنعاء وجميع المحافظات الواقعة تحت سيطرتها مبالغ مالية غير قانونية لدعم الاحتفال بالمولد النبوي، تراوحت المبالغ المفروضة بين 20 ألف الى 500 ألف ريال على المحلات التجارية والمتوسطة، بينما فرضت على الشركات والمصانع الكبيرة مبالغ مالية تصل إلى عشرات الملايين.
- حسب وحدة الرصد يعتبر **قطاع الأدوية** من أبرز القطاعات تعرضًا للانتهاكات، ففي يونيو 2024م سيطرت جماعة الحوثي عبر ما يسمى بالحارس القضائي على شركتين من كبريات شركات تصنيع الادوية "الدوائية الحديثة" و"الشركة العالمية لصناعة الأدوية" في صنعاء واعتقلت عدد من الموظفين العاملين في الشركتين، كما أصدرت مذكرة بالحجز على أرصدة الشركتين والمدراء وعدد من العاملين فيها.
- كما نفذت جماعة الحوثي من خلال 10 فِرق ميدانية تابعه لهيئة الأدوية بصنعاء، حملات ومداهمات لعدد كبير من منشئات الأدوية في أمانة العاصمة بصنعاء، ومارست خلالها عمليات نهب وإغلاق وفرض جباية على أكثر من 120 من تجار ومستوردي الأدوية وتجار الجملة في أمانة العاصمة بصنعاء، فخلال الأسبوع الأول فقط من يونيو تم اغلاق 15 مستودعاً لبيع الأدوية بالجملة و35 صيدلية في أمانة العاصمة وصادرت ما يزيد عن 3 أطنان من الأدوية، وإحالة 75 صيدلية إلى مباحث الأموال العامة التابعة لها بحجة مخالفة الأسعار.
- بالإضافة إلى فرض جبايات مالية كبيرة على شركات ومصانع الأدوية الأخرى في أمانة العاصمة صنعاء وخارجها، واختتمت مسلسلها في سبتمبر 2024م بإصدار قراراً بإيقاف إصدار أي تراخيص للمنشآت الصيدلانية الجديدة في مناطق سيطرتها.

- وبحسب الغرفة التجارية الصناعية في أمانة العاصمة شكا بعض التجار من مطالبة مصلحة الضرائب للتجار بتسديد فوارق ما تسمى "القوة الشرائية" عن أعوام ماضية، بعد أن كانت جماعة الحوثي في العام 2023م قد رفعت الرسوم الضريبة في ميناء الحديدة بنسبة وصلت إلى 140 %، [38]

- كما شهدت العاصمة صنعاء خلال العام 2024 عمليات أمنية طالت القطاع الخاص، أبرزها مقتل رجل الأعمال فؤاد عايض المسلماني ونجله في صنعاء في ظروف غامضة، وكذلك إقدام شخص على إشعال النار في أكبر مركز تجاري "سوبر ماركت هيبر شملان" في أمانة العاصمة صنعاء نتج عنها احتراق السوبر بالكامل، وخلف خسائر قدرت بـ 1.5 مليار ريال.

- وفي **محافظة إب** تعرض القطاع الخاص لحملات عديدة تنوعت بين نهب واغلاق محلات واعتقال واستيلاء على شركات ومحلات تجارية ومستشفيات وفرض جبايات تحت مسميات مختلفة.

- ومنتصف العام 2024م، استولت الجماعة على محطتَي كهرباء تجاريتين تابعتين لأحد المستثمرين في محافظة إب، وكلفت القيادي فيها ياسر الهبوب إدارتهما وتحصيل إيراداتهما إلى حسابات بنكية تابعة للجماعة.

- وفي نهاية أكتوبر الماضي اقتحم القيادي الحوثي المعيّن وكيلاً لمحافظة إب يحي القاسمي مدرسة المناهل الأهلية بمدينة إب، وسطا بالقوة على خزينة المدرسة ونهب مبلغ 10 مليون ريال.

- وفي تعز **(منطقة الحوبان)**، نفذت جماعة الحوثي منتصف مايو حملات ميدانية استهدفت المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في المناطق الخاضعة لها من محافظة تعز، حيث فرضت على كثير منها دفع جبايات مالية تحت أسماء متعددة وغير قانونية، منها مخالفة الجودة، حيث مارست هيئة المواصفات عمليات تعسف والابتزاز لمنشآت صناعية عدة بمنطقتي الحوبان والتعزية، منها مصانع البسكويت والحلويات، والإسفنج والسجائر، والمعلبات والمواد الغذائية والكهربائيات، والبلاستيك والألمنيوم والأدوات المنزلية، والسمن والصابون، وزيوت السيارات، والمطهرات، والمنظفات.

- حسب وحدة الرصد مارست **النقاط الأمنية** في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، جبايات وإتاوات غير قانونية على شاحنات القطاع الخاص على طول الطريق الواصلة بين المحافظات، بالإضافة الى فرض جمارك بنسبة 100 % من قيمة البضاعة على الشاحنات القادمة من مناطق سيطرة الحكومة الشرعية في المنافذ المستحدثة والبالغ عددها 12 منفذًا جمركي، بالإضافة إلى احتجاز الشاحنات لأكثر من سبع أيام في سبيل التضييق لإجبار التجار على الاستيراد عبر ميناء الحديدة.

---

38 - تسجيل لعضو البرلمان في صنعاء بسام علي الشاطر اثناء نقاش في مجلس النواب بثته قناة الحدث في 19 أغسطس 2023، https://x.com/i/status/1692712991110680802

- وفي مداخل صنعاء فرضت النقاط الأمنية جبايات على الشاحنات تتراوح ما بين 80 ألف الى 120 ألف ريال حسب نوع الشاحنة تحت مسمى رسوم تحسين العاصمة.
- كما تم رصد عشرات الانتهاكات في كل من محافظات صنعاء وإب والحديدة، وحجة، وذمار، وعمران، وتعز، والبيضاء، والجوف، تمثلت باستيلاء على الشركات والممتلكات ونهب وفرض جبايات وإغلاق شركات ومؤسسات ومحال تجارية وقتل واعتقالات لعاملين في محلات تجارية ورجال اعمال.

انتهاكات ضد القطاع الخاص في مناطق الحكومة الشرعية

بالمقابل تعرض القطاع الخاص خلال العام 2024م في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية لانتهاكات عديدة، تمثلت في فرض جبايات على شاحنات النقل وعدد من المؤسسات والمحلات التجارية، حيث فرضت النقاط الأمنية على طول الطريق الواصل بين المحافظات في إطار سيطرة الحكومة الشرعية جبايات كبيرة على الشاحنات التجارية، لاسيما النقاط الأمنية في محافظات أبين وعدن ولحج والتي كانت أشد ضراوة في فرض الجبايات.

في مطلع مايو الماضي حصلت وحدة الرصد على وثيقة (سند تحصيل) بمبلغ مليون وأربع مئة ألف ريال، تم دفعها من قبل أحد سائقي شاحنات النفط لنقطة أمنية بمحافظة ابين تحت مسمى تحسين مدينة، بالإضافة قيام نقاط أمنية بمحافظة أبين باحتجاز عدد من سائقي ناقلات الغاز بعد رفضهم دفع جبايات غير قانونية، كما قام أحد أفراد النقاط الأمنية في أبين بإطلاق النار على أحد سائقي الشاحنات لرفضه دفع جبايات.

وفي بداية أغسطس نفذ سائقو مقطورات الغاز اضرابًا عن العمل احتجاجًا على جبايات جديدة تفرضها عدد من النقاط الأمنية في محافظات أبين وشبوة، وعدن ولحج وتعز، الأمر الذي استدعى قيام عضو مجلس القيادة الرئاسي أبو زرعة المحرمي في نهاية سبتمبر الماضي بإصدار توجيهات بعدم تحصيل أي جبايات غير قانونية في النقاط الأمنية والعسكرية في الخطوط الواصلة بين المحافظات.

بناء على ذلك أصدر القائد العام لقوات الحزام الأمني العميد محسن عبدالله الوالي قراراً بمنع أي جبايات غير قانونية على المركبات والشاحنات في جميع وحدات ونقاط قوات الحزام المنتشرة على الخطوط وفي مداخل المدن، حيث تم رفع عدد من نقاط الجبايات وتوقفت بعض النقاط عن تحصيل الجبايات. واستمر الوضع قرابة ثلاثة أسابيع حتى عاودت النقاط أمنية بإلزام الناقلات بدفع الجبايات، وتم احتجاز مئات الشاحنات لرفضهم دفع الجبايات.

تصدرت العاصمة الموقتة عدن قائمة المحافظات الأكثر انتهاكًا للقطاع الخاص في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية، وسنورد هنا بعض الحالات التي تم رصدها خلال العام 2024م:

- في نهاية أبريل الماضي، نفذ العشرات من التجار وملاك المحالّ التجارية بعدن وقفة احتجاجية، للمطالبة بوقف عدد من الإجراءات منها الضرائب المضاعفة التي يصفونها بغير القانونية.
- في 9 سبتمبر2024 أقدمت عناصر أمنية بإغلاق مكاتب شركات النقل الدولي بمديرية المنصورة في محافظة عدن واقتياد موظفيها إلى السجن، بعد رفض المكاتب دفع زيادة 1 % على كل تذكرة سفر أو 30 ألفاً على كل رحلة، فرضها عليهم مكتب السياحة في عدن.
- كما قامت عناصر أمنية بعدن بتحصيل مبالغ مالية تصل إلى ألفي ريال يمني عن كل مركبة، بما في ذلك سيارات الأجرة، عند دخولها مناطق معينة مثل مديرية دار سعد. وفي 20 مايو أقدم مسلح على إطلاق النار على رجل الاعمال هاني عبدالقوي المنصوري في العاصمة المؤقتة عدن ما أسفر عن اصابته بإصابات بليغة أدت الى وفاته بعد أربعة أيام من الحداثة.
- في ديسمبر شكا عدد من المواطنين في العاصمة المؤقتة عدن من فرض رسوم إضافية بقيمة 200 ريال على كل فاتورة طعام في عدد من مطاعم مدينة عدن.
- في أغسطس الماضي احتجزت هيئة تنظيم شؤون النقل البري بمحافظة تعز عدداً من ناقلات الغاز في مدينة التربة طلبت من السائقين دفع جبايات غير قانونية تصل إلى 40 ألف ريال عن كل ناقلة، ونفذت عدد من المحلات التجارية بتعز إضراب في شارع جمال في تعز تضامنًا مع مالك محل تجاري تعرض لإطلاق نار من قبل عناصر مجهولة في نوفمبر 2024م.
- وفي شبوة أقدم مسلحين في الثامن من نوفمبر على إطلاق نار على أحد المحلات التجارية أدت الى مقتل اثنين وجرح ثالث من العاملين. أما في المهرة فقد قتل رجل أعمال يمني بطريقة مجهولة نهاية أبريل الماضي في منفذ صرفيت في محافظة المهرة، ونفذ صيادو منطقة شحير بحضرموت احتجاجًا على قيام قوات التحالف العربي منتصف شهر ديسمبر بمنع الصيادين من الصيد في البحر العربي.

وحسب وحدة الرصد فقد تم رصد عدد من الانتهاكات في عدد من المحافظات الواقعة في إطار الحكومة الشرعية في لحج وتعز، وأبين وشبوة وحضرموت ومأرب.

الحكومة اليمنية..
الإصلاحات الاقتصادية ... حقول الألغام!

الصورة من حساب رئاسة مجلس الوزراء اليمني على منصة X

لعل أحد الدوافع الرئيسية التي حفّزت رئيس الوزراء اليمني أحمد بن مبارك خوض غمار تجربة رئاسة الحكومة اليمنية " علاقاته الوثيقة مع المنظمات والدول الخارجية " إلى جانب قدرة أحد أعضاء مجلس القيادة الرئاسي القريب من السعودية في اقناع الأخيرة بأن بن مبارك هو الشخص الأنسب للمرحلة!

أي شخص يدرك الطريقة التي تدار بها الظروف الحالية في اليمن سيوصف بالجنون إذا أعلن قبوله منصب الحكومة دون ضمانات حقيقة، على الأقل من الأطراف الإقليمية التي تتحكم بالمشهد اليمني " المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة "، فمجلس القيادة الرئاسي الذي يتكون من ثمانية أشخاص ويشكل توليفة تعكس أذرع الطرفين في اليمن، يشكل خليطًا غير متجانس من المشاريع المتناقضة، وتُمثل الحكومة التي يفترض أن يديرها بن مبارك أحد أوجه ذلك الصراع في بيت يفترض أن يكون واحدًا ويسمى " السلطة الشرعية " المعترف بها دوليًا.

يحسب لرئيس الحكومة الحالي بن مبارك الذي تقلد رئاسة الحكومة في 5 فبراير 2024، تركيزه على تحسين الإدارة ومكامن الفساد، وإعلانه مؤخرًا الإعداد لموازنة عامة للدولة، وإن كانت تلك الجهود لم تتجاوز عتبه الإشارة إلى الفساد وإعداد ملفات لبعض القضايا التي يرى أنها تمثل علامة بارزة في الفساد المستشري في مفاصل الدولة، ناهيك عن ملف " شراء المشتقات النفطية الذي استطاع أن يقلص من مصروفاته بشكل واضح.

وحسب تصريحاته المعلنة فقد قال بأنه ومن خلال تفعيل لجنة المناقصات لشراء المشتقات النفطية وتم تقليص كلفة الطن الواحد من ألف ومئتين دولار للطن إلى 770 دولار للطن أي أنه قلص حجم الكلفة بما يصل إلى 40 % تقريبًا وهو رقم كبير إذا ما علمنا بأن إجمالي ما تم إنفاقه على المشتقات النفطية لتوليد الكهرباء في عدن وصل إلى 775 مليار ريال خلال العام 2023م. لكن هذا الوفر لم يعد ذات قيمة في ظل شحة الإيرادات الحكومية والوصول إلى مرحلة شبه إفلاس!

وبقدر أهمية ملف الفساد الذي يمكن أن يشكل بوابة الصعود لتحقيق طموحات بن مبارك للوصول إلى مستويات قيادية أعلى في الدولة، إلا أنه يمكن أن يسقطه في ظل التركيبة غير المتجانسة لفريقه الحكومي، فالفساد لم يعد ظاهرة طارئة وممارسات فردية، بل أصبح يمثل خلايا سرطانية تمكنت من كافة مفاصل الدولة بمؤسساتها المختلفة.

وبتعبير رئيس الحكومة نفسه " يتعامل مسئولي الدولة اليوم وكأنه لا أحد يمكن أن يسألهم مستقبلاً " تلك العبارة لرئيس الوزراء تعكس إلى أي مدى وصل الفساد في

مسارات الحكومة الخمسة !

قادت الدول الداعمة لليمن وتحديدًا تحت يافطة تقوية السلطة الشرعية عدة مبادرات غير متجانسة. ففي حين يعمل بن مبارك بدعم من منظمات مدعومة أمريكيًا، قامت شركة بولسي براكتس (The policy practice) بدعم من الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادية والتنمية بإعداد خطة أسمتها خطة الإنقاذ الاقتصادي لصالح الفريق الاقتصادي التابع لمجلس القيادة الرئاسي وهي الخطة التي سيقوم مجلس القيادة الرئاسي بتحويلها إلى الحكومة لمناقشتها وإقرارها.

حكومة بن مبارك تعمل من خلال خمس مسارات يحرص على التأكيد عليها حتى عقب إقرار الحكومة لخطة الإصلاحات " الإنقاذ الاقتصادي "، يأتي على رأسها تحقيق السلام واستعادة الاستقرار إما بالسلم أو بالحرب، وهي إشارة واضحة لأهمية انخراط الحكومة في المسار العسكري والسياسي على عكس المنهجية التي سارت عليها حكومة الدكتور معين عبدالملك الذي أعلن أن حكومته لن تتدخل في الشئون العسكرية والسياسية خلال الفترة من أكتوبر 2018 - فبراير 2024م.

يشير بن مبارك بأن جميع مراحل المفاوضات التي تمت مع جماعة الحوثي التي سيطرت على العاصمة اليمنية صنعاء في 21 سبتمبر 2014 كانت بعيدة عن الحكومة، حيث لم يتم التوثيق حكوميًا لأي من الحوارات السابقة التي تمت.

قام مجلس القيادة الرئاسي وبدعم من الاتحاد الأوربي كما أشرنا سابقًا بدعم خطة للإصلاحات العاجلة أو ما أطلق عليها خطة الإنقاذ والتي اعتبرتها حكومة بن مبارك بأنها لم تكن واقعية أو قابلة للتطبيق. بل شعرت الحكومة أن الخطة تتضمن تدخلات قد تؤدي إلى احتجاجات شعبية تقضي على ما تبقى من وجود شكلي للحكومة في عدن، باختصار فإنها شعرت أن المجلس الرئاسي سوف يأكل الثوم بفمها!

وهو الأمر الذي دفعها إلى العمل على تعديل الخطة التي أعدتها شركة استشارية لصالح الفريق الاقتصادي التابع لمجلس القيادة الرئاسي بدعم من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وجرى إقرارها في اجتماع استثنائي للحكومة نهاية العام الماضي 2024م قبيل إعلان المملكة العربية السعودية تسليم آخر دفعة من المنحة السعودية " مليار دولار " للحكومة، حيث تم الإعلان عن صرف مئتين مليون دولار كانت متبقية لتغطية نفقات الحكومة التي تواجه عجزاً غير مسبوق.

تدرك الحكومة الحالية بأنها غير قادرة على تنفيذ قرارات تتعلق بإصلاحات جذرية في حين أنها لا تستطيع أن تسيطر على مدخل حراستها في بوابة قصر المعاشيق حيث يقع مقر الرئاسة والحكومة اليمنية منذ تحرير العاصمة المؤقتة عدن عام 2015م. بل وأنها لم تتمكن من البقاء في العاصمة المؤقتة عدن الواقعة فعليًا تحت سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي المطالب بانفصال الجنوب، رغم أنها أكثر الحكومات التي صمدت في عدن قبل أن تتدهور الأحوال مؤخرًا.

في مسار دعم الإصلاحات الحكومية المقترحة تتقاطع ثلاث مسارات واضحة، لا يبدو أن أيا منها سيحقق النجاح، فبالرغم من وضوح الرؤى وكثرة التصورات للإصلاحات كما يقول رئيس الوزراء الذي التقاه كاتب هذا التقرير في حديث مطول في عدن في أغسطس الماضي، إلا أيا منها يحتاج إلى " زكب " حسب وصفه وهو تعبير بالدارجة يعبر عن مدى حاجة تلك الإصلاحات إلى سلطة تمتلك القوة لإنفاذ القرارات وهو ما لا يملكه رئيس الوزراء الحالي، وينطبق الأمر ذاته على رئيس مجلس القيادة الرئاسي .

وتواجه السلطة الشرعية " مجلس القيادة الرئاسي، الحكومة " حالة غير مسبوقة من فقدان الثقة مع تردي مستوى الخدمات وتدهور سعر الريال اليمني الذي وصل إلى 2300 ريال للدولار الواحد مقارنة بـ 1936 ريال للدولار مطلع العام 2024م.

وتراجعت الإيرادات الحكومية بصورة كبيرة مع استمرار توقف الحكومة عن تصدير النفط جراء التهديدات من قبل جماعة الحوثي ووقف عملية التصدير، حيث لا تتجاوز إيرادات الحكومة اليمنية 21 بالمئة من إجمالي النفقات الحكومية وفقا

قضايا الفساد !

تحدث رئيس الحكومة عن الفساد كثيرًا، اقترب من «عش الدبابير» من خلال قيامه بتحريك عدد من قضايا الفساد، وإصدار عدد من القرارات، لكن أزمة ستنشأ في مكتبه لتمثل أحد بالونات الاختبار الحقيقية لطبيعة التحديات التي تواجهها الحكومة وتكشف عن انقسامات واضحة وعدم انسجام في علاقتها مع مجلس القيادة الرئاسي وفي إطار الحكومة ذاتها. وقد أدى الصراع الذي نشب بين مدير مكتب رئاسة الوزراء والأمين العام للمجلس إلى إقالتهما معًا، بعد أن كانت تداعيات القضية قد أحدثت تصدعات راسية وأفقية في مؤسسات السلطة الشرعية المختلفة.

ينتمي الدكتور رشاد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي وكذلك الدكتور أحمد بن مبارك إلى ما يمكن وصفه بتيار التكنوقراط وإن كان الأول قد انخرط في نظام الرئيس علي عبدالله صالح وأصبح أحد القادة المقربين والمؤثرين حيث كان ضمن من تعرضوا للتفجير في جامع دائر الرئاسة الذي استهدف صالح 2011م. وكان العليمي عراب الانتشار الأمني ومراكز الإصدار الآلي التابعة للداخلية وغيرها من الإنجازات التي تحسب له في حقبة حكم الرئيس صالح.

والحقيقة أنه لا يوجد تفسير منطقي للصراع بين الرجلين مؤخرًا، وعندما وجهنا السؤال لأحد الوزراء صمت لبرهة قبل أن تعبر ملامحة عن لا شيء. قلنا له « هل

شعر الدكتور رشاد العليمي أن بن مبارك فرض عليه؟، « أومأ الوزير برأسه بأن هذا قد يكون نقطة الخلاف الأولى. شخصيا حتى الآن لا أجد سببا وجيها لهذا الخلاف، بل أن ما يجمعهما اكثر مما يفرق، فهما الشخصين الوحيدين في إطار مكونات الشرعية « مجلس القيادة الرئاسي والحكومة « اللذين لا تسندهما مكونات حزبية أو قوى عسكرية ميدانية كما هو حال بقية أعضاء مجلس القيادة الرئاسي والعديد من الوزراء في الحكومة المشكلة من جميع القوى تقريبًا.

لابد لأن رئيس الحكومة شعر بأن يديه مغلولة فاتجه إلى ما يمكن أن تصل إليه سلطته المكبلة، فكان ملف الفساد لكن المضي فيه بجدية والاقتراب من شخصيات وكيانات نافذة يشبه إشعال شرارة في أكوام من القش!

يدرك بن مبارك أن نهج مكافحة الفساد يتطلب إرادة سياسة عليًا، وإدارة تمتلك القوة والنفوذ للمضي في هكذا مسار، وهو ما لا يمتلكه الرجل، إذ لم يتمكن من تغيير موظف ضرائب خالف تعليماته ناهيك عن تنفيذ قراره بتغيير مدير الهيئة العامة للاستثمارات النفطية الذي رفض الانصياع لقرار عزله!

في لقاء مع العديد من الدبلوماسيين الغربيين فجر بن مبارك قنبلة انشطارية لن يتوقف إثرها عند علاقته برئيس مجلس القيادة الرئاسي فقط، بل ستمتد ارتداداتها رأسيًا وأفقيًا، وهو الفعل الذي يمارسه قيادات مجلس القيادة الرئاسي.

وعقب ذلك بأيام نشر مجلس القيادة الرئاسي عبر وكالة الأنباء اليمنية الرسمية سبأ أكثر من عشرين قضية فساد كبير لأول مرة، ومن خلال إلقاء نظرة فاحصة على تلك القضايا نجد أنها شملت مراحل زمنية مختلفة، وكان الغرض منها توجيه رسالة واضحة أن فتح ملف بهذه الخطورة سيقود أشخاص وكيانات كثيرة نحو المساءلة.

يعتقد بعض المطلعين على خفايا الأمور في أروقة السلطة الشرعية بأن الرسالة كانت واضحة لاستهداف فريق نائب رئيس مجلس القياد الرئاسي عبدالله العليمي باوزير، والذي تعتقد أطراف في مجلس القيادة بما فيهم رئيس القيادة نفسه ان تحركات بن مبارك لتحريك ملفات الفساد يأتي بضوء أخضر منه.

وسواء كانت تحركات بن مبارك واقترابه من المحظور في الوصول إلى شخصيات مقربة من أعضاء مجلس القيادة متورطة في قضايا فساد بإيعاز من المساندين له، أو بجهود ذاتية لإثبات سلطته فإن العمل في بيئة ملغومة كالتي تعيشها اليمن أمر ليس بالسهولة التي قد يتخيلها من هو خارج السلطة.

قد يبتسم رئيس الوزراء السابق د. معين عبد الملك وهو يشاهد هذه الخلافات بنوع من الرضى عن ذاته، لاسيما وقد حاول الكثير جره إلى مربعات من هذا النوع، وظل بسياسته المعهودة دعها فإنها مأموره، واكتفى من الأمر بالسلامة.

وتعد الخلافات التي تعصف بمجلس القيادة الرئاسي من جهة، وبين بعض مكوناته والحكومة من جهة أخرى أحد الكوابح الرئيسية لترهل السلطة الشرعية ووصولها

إلى مرحلة خطيرة من الهشاشة، في ظل تنامي العجز في الإيرادات العامة وتدهور سعر الريال اليمني والعجز عن تقديم الخدمات للمواطنين، بل والأخطر فقدان الثقة فيها شعبيًا ولدى داعميها من الأطراف الإقليمية والدولية.

عندما تتوقف الحكومة عن دفع المرتبات لثلاثة أشهر متتالية، ولا تجد إجابة للموظفين غير العجز فذلك دلالة واضحة بأنها أصبحت على وشك الإفلاس! هل تفلس الدول؟! نعم عندما لا تفي بالتزاماتها.

إن عدم القدرة على دفع المرتبات يعبر عن أقصى مراحل الأزمة التي تعيشها الحكومة وإن لم تعلن ذلك صراحة. ولولا المساعدة المقدم من المملكة العربية مع نهاية العام الماضي لشهدنا غليانا في الشارع بصورة أكبر مما هي عليه اليوم، وإذا استمرت المعطيات الراهنة فإننا أمام كارثة مؤجله لمدة لن تطول كثيرا.

كما أن رئيس الحكومة أحمد بن مبارك كان قد أعلن بأن حكومته قامت بوضع خطة قصيرة المدى لعام 2025 - 2026م لتحقيق التعافي الاقتصادي تهدف إلى:

- تعزيز الاستدامة المالية وزيادة الإيرادات الحكومية وترشيد الإنفاق وخفض الدين العام.
- استقرار النظام المصرفي والعمل على استقرار العملة ومنع تدهورها.
- تنمية الاقتصاد من خلال التركيز على قطاع الزراعة والصناعة والاتصالات والنفط والطاقة وجذب الاستثمارات.
- الحد من التضخم والعمل على تخفيض الأسعار وتشجيع الإنتاج المحلي لتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.
- تعزيز الحوكمة والإصلاح المؤسسي وتحسين كفاءة المؤسسات الحكومية، وهو نهج نعطيه أولوية وهناك الكثير من الممارسات التي تؤكد جدية الحكومة في نهج الشفافية ومكافحة الفساد.
- الشراكة مع القطاع الخاص من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد وتمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا.

كما أن فريق الحكومة وضع خمس مسارات قصيرة الأجل من أجل:

- تحقيق السلام والأمن والاستقرار والحفاظ على المركز القانوني للدولة.
- مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية.
- الإصلاح المالي والإداري
- تنمية الموارد
- الاستخدام الأمثل للمساعدات الخارجية.

جهود فريق الإصلاحات الاقتصادية...
صوت القطاع الخاص المتصاعد!

صورة لأحد اجتماعات فريق الإصلاحات الاقتصادية في اليمن

يسلط هذا المحور الضوء على جهود فريق الإصلاحات الاقتصادية خلال العام 2024 وهو مبادرة طوعية يتألف من نخبة من القطاع الخاص يضم 30 من رجال وسيدات أعمال وخبراء اقتصاديين، يهدف إلى تمكين القطاع الخاص من الإسهام بشكل موحد وفعال في صناعة القرار والمشاركة في وضع الرؤى والاستراتيجيات والسياسات لتعزيز الإصلاحات الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي في اليمن، وذلك من خلال تعبئة الطاقات الفردية في مختلف القطاعات في مختلف المناطق اليمنية.

أسهم الفريق خلال العام في العديد من الجهود الرامية إلى إجراء إصلاحات اقتصادية وتنموية تمثلت في العديد من المبادرات والرؤى والتصورات، كما شارك في العديد من الأنشطة والفعاليات داخليا وخارجيا، ونورد هنا أهم تلك الجهود:

- أطلق فريق الإصلاحات الاقتصادية مبادرة لمعالجة تحديات النقل في اليمن تتضمن فتح الطرقات الرئيسية، والمطارات، والموانئ، وتسهيل حركة التنقل للأفراد والبضائع للتخفيف من الوقع الاقتصادي والإنساني الصعب الذي تعيشه اليمن جراء الحرب.
- وتضمنت المبادرة التي أطلقها الفريق التحديات التي تواجه القطاع الخاص وتؤثر على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في اليمن مثل: الازدواج الجمركي والجبايات في مداخل المدن وفي الموانئ، واستمرار إغلاق الطرق الرئيسية وتردي الطرق الفرعية بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية.
- واقترح الفريق من خلال هذه المبادرة عددًا من التوصيات التي قد تساهم في معالجة مشاكل النقل في اليمن أهمها: فتح الطرقات الرئيسية بين المدن، وفتح المطارات والموانئ، والسماح باستيراد السلع والبضائع وفقًا للقوانين والتشريعات المعمول بها في اليمن قبل الحرب، وإلغاء الرسوم والجبايات المفروضة في مداخل المدن بالإضافة إلى السماح لكل البنوك العاملة في اليمن بإصدار الضمانات الجمركية والشيكات المصرفية حسب ما هو متعارف عليه وعدم حصرها في بنوك محددة مما يعقد من إجراءات التخليص الجمركي وفرض غرامات على التجار والسلع المستوردة.
- عمل الفريق وسكرتاريته "مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي" على تنظيم حملات إعلامية مناصرة لمبادرة الفريق لحل مشاكل النقل الداخلي والخارجي في اليمن ومن بينها: إنتاج فلم وثائقي يسلط الضوء على مشاكل النقل في اليمن سواء مشاكل النقل الداخلي أو الخارجي البري والبحري، وقدم الفلم نظرة شاملة حول مشاكل النقل في اليمن سواء فيما يتعلق بالنقل البري بين المحافظات والمشاكل التي تواجه ناقلات المواد الغذائية وكذا النقل البحري ومشاكله، بالإضافة إلى تسليط الضوء حول انعكاس تلك التحديات على ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي يتحمل تكلفتها المواطن،

حيث كشف الفلم أن كل ارتفاع في أسعار النقل يفقد المواطن معه جزء من احتياجاته الأساسية نتيجة ارتفاع أسعار السلع وضعف القدرة الشرائية للمواطنين. وتضمن الفلم شهادات ومقابلات مع سائقي ناقلات مواد غذائية وتجار وممثلين عن القطاع الخاص.

- تم نشر 40 محتوى فيما يخص الحملة لفتح الطرقات عبر مواقع التواصل الاجتماعي التابعة لمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي بواقع 39 محتوى تصاميم مصورة ونصوص مقتبسة من الحملة والإصدارات المتعلقة بمبادرة القطاع الخاص لحل مشاكل النقل في اليمن، ومقطع فيديو قصير (ريلز). وحظيت أنشطة مناصرة مبادرة القطاع الخاص لحل مشاكل النقل باليمن بتغطية إعلامية واسعة من قبل وسائل الإعلام المحلية والدولية حيث تناول أنشطة الحملة 66 موقع إخباري ومواقع تواصل اجتماعي على منصات التواصل الاجتماعي بالإضافة إلى 9 تغطيات إعلامية من خلال القنوات الفضائية. و3 مواقع اخبارية دولية.

- نظم فريق الإصلاحات الاقتصادية بالتعاون مع نادي رجال الاعمال في عدن ندوة حول "تداعيات الأحداث في البحر الأحمر وخليج عدن على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في اليمن"، والتي انعقدت وجاهياً في عدن وأونلاين عبر تقنية الاتصال المرئي (زوم) والتي حضرها أكثر من 30 مشاركاً من ممثلي السلطات الحكومية والقطاع الخاص وخبراء اقتصاديين وممثلي عدد من المنظمات الدولية والمحلية العاملة في المجال الإنساني والإغاثي.

- واقترح المشاركون عددًا من البدائل المهمة لتحسين عملية النقل والشحن البحري ومنها خلق بديل محلي للقيام بعملية الشحن البحري بين الموانئ اليمنية الرئيسية بحيث يتم استئجار او إيجاد اسطول نقل بحري للقيام بالمهمة، كما أوصوا بضرورة إعادة طرح العديد من الرؤى والتوصيات التي كانت قد تقدم بها فريق الإصلاحات الاقتصادية بشأن توحيد العملة والحد من تدهور سعر الريال اليمني تحت ما يسمى "مبادرة توحيد السياسة النقدية في اليمن"، والتي أصدرها الفريق عام 2022 وكذلك مبادرة معالجة مشكلات النقل في عام 2024.

- نظم الفريق في 23 مايو 2024 ندوة حول " تداعيات الانقسام النقدي على القطاع المصرفي والأوضاع الاقتصادية والإنسانية في اليمن بعد التصعيد الذي حصل بين البنك المركزي اليمني في عدن والبنك في صنعاء عقب قيام الأخير بسك فئة نقدية من العملة "مائة ريال " وقرارات البنك المركزي في عدن الهادفة إلى نقل عمليات البنوك اليمنية إلى عدن. ومن خلال الندوة أطلق الفريق مبادرة لنزع فتيل الازمة المتصاعدة بين البنك المركزي اليمني في عدن" المعترف به دوليا" والبنك المركزي في صنعاء وإيجاد آلية

لتسوية المشكلة تتضمن التعاطي الإيجابي مع قرار البنك المركزي في عدن الخاص بنقل البنوك مع الحفاظ على البنوك المحلية في مناطق سيطرة جماعة الحوثي ودعم استمرار عملها.

- نظم فريق الإصلاحات الاقتصادية أربع حلقات نقاشية حول تحليل بيئة الاستثمار والفرص الاستثمارية في أربع محافظات وهي عدن وتعز وحضرموت ومأرب وشارك فيها ممثلين عن القطاع العام والخاص وخبراء اقتصاديين في هذه المحافظات. وتم في هذه الحلقات إثراء مسودات نشرات فرص الاستثمار في هذه المحافظات والتي أعدتها سكرتارية الفريق " مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي" ومن ثم تم إطلاق أربع نشرات اقتصادية حول فرص الاستثمار في الأربع المحافظات: عدن، وتعز، ومأرب، وحضرموت.

- قام الفريق بإعداد مسودة رؤية القطاع الخاص للسلام الشامل والمُستدام في اليمن. وتتضمن تقديم تصور شامل وعملي للوصول إلى سلام شامل ومستدام في الملف الاقتصادي باعتباره أحد الركائز الأساسية لأي خطوات عملية نحو السلام والاستقرار في اليمن. تتكون المبادرة من عدة مراحل تعكس متطلبات تلك المراحل التي ستمر بها عملية السلام الشامل والمستدام، ويعتقد القطاع الخاص أن الوصول إلى سلام شامل ومستدام، يبدأ بهدنة اقتصادية تشكل أرضية أساسية لعملية الإصلاح المؤسسي والحوكمة والشراكة، بالتزامن مع بدء خطوات مدروسة لإعادة الاعمار وتحقيق النمو الاقتصادي والازدهار المنشود.

- شارك عدد من أعضاء فريق الإصلاحات الاقتصادية في عدة لقاءات ونقاشات منها: لقاء أعضاء الغرفة التجارية في عدن، في فبراير 2024م، ممثلة برئيس الغرفة عضو فريق الإصلاحات الاقتصادية أبو بكر باعبيد وعدداً من أعضاء الغرفة مع رئيس الوزراء في عدن أحمد عوض بن مبارك. وناقش اللقاء الشراكة والعلاقة التكاملية بين الحكومة والقطاع الخاص، لاستمرار توفير احتياجات المواطنين وتحقيق الاستقرار التمويني والسعري. وطرح ممثلي القطاع الخاص في الاجتماع، عدد من الأفكار والرؤى لتطوير الشراكة مع الحكومة، وتحقيق الاستقرار التمويني والسعري والعمل على معالجة التحديات التي يواجهها القطاع الخاص.

- التقى أعضاء غرفة تجارة وصناعة حضرموت التي يرأسها عضو فريق الإصلاحات الاقتصادية عمر باجرش مع رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي في المكلا في يوليو 2024. وتمت مناقشة دور القطاع الخاص في عملية التنمية ورفع معدلات التشغيل، والتعافي الاقتصادي، ومعالجة الاشكالات التي تواجهه سواء على صعيد الخدمات الملاحية، والعمل بنظم النافذة الموحدة لتسهيل وصوله الى الخدمات بعيدا عن المركزية،

والبيروقراطية. كما طرح أعضاء القطاع الخاص تحديات وأولويات مجتمع الاعمال في المحافظة واستثماراته الوطنية، والدعم المطلوب لتسهيل انشطته، وحماية المنتجات الصناعية وتعزيز قدراتها التنافسية.

- بذل فريق الإصلاحات الاقتصادية وسكرتاريته " مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي" جهوداً كبيرة في سبيل إنشاء المجلس الاقتصادي المحلي في محافظة تعز. حيث قام الفريق بشكل خاص بإعداد مسودة مشروع إنشاء المجلس وبُنيته الهيكلية وآليات عمله بالإضافة إلى إعداد اللوائح الإدارية والتنظيمية للمجلس. ومن ثم بُذلت جهود عدة مع السلطات المحلية في تعز ومع شركاء آخرين وممثلين عن القطاع الخاص. واثمرت هذه الجهود المشتركة في إصدار محافظ محافظة تعز قراراً في 29 يناير 2025 ينص على إنشاء المجلس الاقتصادي التنموي المحلي في تعز كهيئة استشارية على مستوى المحافظة. ويهدف المجلس إلى الإسهام في تقديم الرؤى ووضع الاستراتيجيات لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تعز وتحسين البنية التحتية والخدمات وتهيئة البيئة الاستثمارية وتطوير بيئة الأعمال وجذب الاستثمار وتعزيز التحول نحو التنمية المستدامة. ويتكون المجلس من ممثلين عن القطاع الخاص وممثلين عن منظمات المجتمع المدني العاملة في المحافظة وممثلين عن المكاتب المعنية في السلطة المحلية في المحافظة ويرأس المجلس أحد أعضاء القطاع الخاص في المحافظة.
- أجرت سكرتارية فريق الإصلاحات الاقتصادية ممثلةً بسكرتير الفريق مصطفى نصر لقاءات في مختلف المحافظات اليمنية خلال العام 2024 وذلك لمناصرة مبادرات الفريق فيما يتعلق بتوحيد السياسة النقدية وكذلك موضوع فتح الطرقات بين المدن الرئيسية ومعالجة معوقات النقل الداخلي في اليمن. ومن هذه اللقاءات: لقاء سكرتير الفريق في عدن في نوفمبر 2024م مع رئيس الحكومة اليمنية أحمد عوض بن مبارك. وناقش اللقاء قضايا القطاع الخاص، منها تبني إطار عام للشراكة بين القطاع العام والخاص يحدد أهداف وآليات الشراكة بين الطرفين بما يعزز جهود التنمية، ويساهم في إطلاق طاقات القطاع الخاص للاستثمار. قدم سكرتير الفريق مجموعة مقترحات تُعنى بقضايا القطاع الخاص ومنها: تشكيل مجلس اقتصادي يتكون من ممثلين عن الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ويتم تشكيله بالتشاور مع القطاع الخاص، إضافة إلى دعم إنشاء مجالس اقتصادية في المحافظات، وتنظيم مؤتمر وطني للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص مع اقتراح انعقاده في محافظة حضرموت، وإعلان إطار للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص.
- كما عقد سكرتير الفريق لقاءات مع محافظ محافظة حضرموت مبخوت بن ماضي ومع محافظ محافظة مأرب سلطان العرادة في سلسلة لقاءات

منفصلة في نوفمبر 2024م. وتمحورت هذه اللقاءات على مناقشة سبل التعاون المشترك بين القطاع الخاص والسلطات المحلية لدعم التنمية والاستثمار في حضرموت ومأرب. كما تم نقاش أهمية الشراكة في تطوير مبادرات تنموية تلبي احتياجات المحافظتين وتعزز استقرارهما الاقتصادي.

- وفي اللقاءين؛ أبدى سكرتير الفريق استعداد فريق الإصلاحات الاقتصادية وسكرتاريته "مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي" لتقديم الرؤى والمقترحات التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في حضرموت ومأرب. كما تم التطرق إلى آليات تطوير الخطط الاستراتيجية لتعزيز الكفاءة المؤسسية في قطاعي التجارة والتنمية، إضافة إلى تقديم الدعم الفني والاستشاري اللازم لتحسين عملية التخطيط المؤسسي في المحافظتين.
- أجرى عدد من أعضاء الفريق وسكرتاريته عدة لقاءات ونقاشات مناصرة لمبادرتي الفريق لتوحيد السياسة النقدية في البلد ولحل مشاكل النقل الداخلي والخارجي في اليمن، مع صناع القرار المحليين في البلد ومع الفاعلين الدوليين مثل سفراء المجموعة الرباعية والمستشار الاقتصادي للمبعوث الأممي إلى اليمن ومديرة مكتب البنك الدولي في اليمن وغيرهم.
- شارك عدد من أعضاء فريق الإصلاحات الاقتصادية في اجتماع مجلس الأعمال اليمني - السعودي في يوم 22 ديسمبر 2024 في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية بمشاركة أكثر من 300 من المستثمرين السعوديين واليمنيين لمناقشة الفرص الاستثمارية بقطاعات الطاقة المتجددة والزراعة، والثروة الحيوانية، والاتصالات، والصادرات. وتم خلال الاجتماع إطلاق مبادرات لتعزيز التبادلات التجارية والاستثمارية بين البلدين ودعم جهود التنمية الاقتصادية باليمن.وتضمن المبادرات التي جرى إعلانها تطوير المعابر الحدودية بين البلدين الشقيقين من خلال تطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية لزيادة حجم التبادل التجاري وتأسيس نادي المستثمرين اليمنيين بالمملكة لزيادة حجم الاستثمارات السعودية واليمنية والدخول بشراكات ومشاريع مشتركة.
- ودعا المجلس إلى إنشاء محاجر صحية لفحص المواشي والمنتجات الزراعية والسمكية اليمنية بهدف زيادة الصادرات اليمنية إلى المملكة، وتأسيس مدن غذائية ذكية بالمناطق الحدودية بهدف تعزيز الأمن الغذائي وخلق بيئة اقتصادية مستدامة للتعاون بهذا القطاع، وذلك عبر تحسين استخدام الموارد الطبيعية وتطوير تقنيات حديثة لدعم الإنتاج الغذائي المحلي.

وأكد الاجتماع على ضرورة تذليل التحديات البنكية والائتمانية التي تواجه التجار السعوديين واليمنيين في تصدير منتجاتهم عبر معالجة وضع البنوك اليمنية وفتح قنوات للتعاون مع البنوك السعودية وتطوير قطاع الصرافة باليمن.

كما تم الاتفاق على تأسيس 3 شركات سعودية يمنية تشمل الأولى للطاقة المتجددة بهدف إنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية برأسمال قدره 100 مليون دولار لتغذية الأراضي اليمنية بالكهرباء، والثانية للاتصالات عبر شبكة الاتصالات الفضائية " ستارلينك"، والثالثة للمعارض والمؤتمرات في اليمن لتسويق المنتجات السعودية وإقامة المعارض التي تسهم في إعادة إعمار اليمن. وتضمنت قائمة اللجان التنفيذية للمجلس عدداً من أعضاء فريق الإصلاحات الاقتصادية وهم: محمد عبدالله الآنسي في لجنة إعادة إعمار وتنمية اليمن، وأحمد بازرعة في لجنة تنمية التعاون البنكي والاستثمارات السعودية الخاصة في اليمن، بالإضافة إلى تواجد عضوي الفريق حسن الكبوس وعمر باجرش في لجنة تنمية التبادل التجاري وزيادة حجم الصادرات المشتركة. وتضمن أسماء المشاركين من أعضاء الفريق الاجتماعات: أحمد بازرعة و أبو بكر باعبيد وحسن الكبوس وعمر باجرش.

التدخلات الدولية في اليمن
للعام 2024م

انتهى العام 2024م ولا يزال التمويل الفعلي لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن التي أطلقتها الأمم المتحدة في فبراير 2024 ضئيل حيث استهدفت الخطة جمع 2.71 مليار دولار. حسب بيانات الأمم المتحدة [39] فإنه حتى نهاية ديسمبر 2024م بلغ تمويل تغطية الاحتياجات الإنسانية في اليمن بنسبة 52.8 % بمبلغ 1.428 مليار دولار من إجمالي نحو 2.71 مليار دولار كانت الأمم المتحدة قد طلبت تمويلها لضمان تنفيذ أنشطة إنسانية وإغاثية في اليمن الذي يعاني صراعًا مستمرًا لأكثر من تسعة أعوام على التوالي.

حيث أسهمت هذه الفجوة في انخفاض عدد المستفيدين من المساعدات، حيث لم يتجاوز عدد الأشخاص الذين تلقوا الدعم الغذائي شهريًا 1.7 مليون شخص، فيما حصل 373 ألف شخص فقط على الرعاية الصحية.

مقارنة حجم التمويل لخطة الإستجابة الإنسانية لليمن

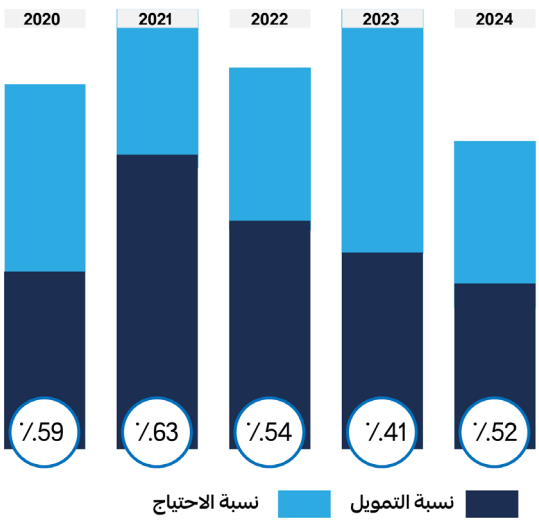

وحتى نهاية العام لم تحصد خطة الاستجابة الإنسانية [40] لدعم اليمن سوى 55.3 % مبلغ 1.50 مليار دولار من اجمالي المتطلبات البالغة 2.71 مليار دولار أمريكي بفجوة بنسبة 44.7 % من إجمالي المبلغ المطلوب لتمويل الخطة الإنسانية وهو الأسوأ من أي عام.

39 - https://www.unocha.org/attachments/41894c91-346f-4895-b062-f8e637605e98/ YHRP funding status %D9%9031 Dec%202024 AR%201.pdf

40 - اليمن: مع اقتراب نهاية العام، خطة الاستجابة الإنسانية لم تحصد سوى 55 % من التمويل المطلوب رغم تنامي الاحتياجات | أخبار الأمم المتحدة

إجمالي تمويل لليمن بقيمة ٢,٣٣ مليار دولارأمريكي (2024)

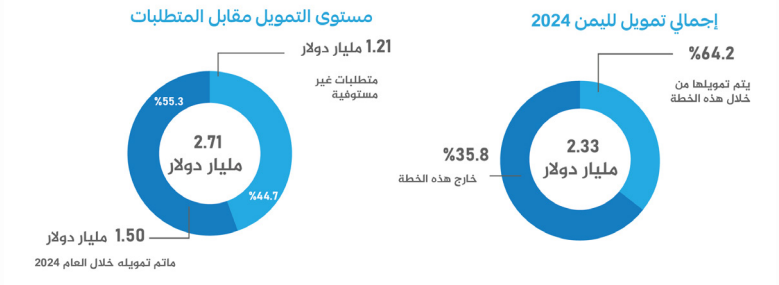

المصدر : الأوتشا

انفوجرافيك يوضح نسبة التمويل [41]

الدول المانحة الأكبر مساهمة في خطة الاستجابة:

وكانت من ضمن الدول المانحة الأكبر مساهمة في خطة الاستجابة [42] هي الولايات المتحدة الأمريكية، قدمت 517,939,644 دولار والمملكة المتحدة بمبلغ 130,315,711 والمملكة العربية السعودية بـ 84,886,189 دولار وألمانيا 39,308,946 دولار أمريكي.

الدول الأكثر مساهمة لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية لليمن 2024

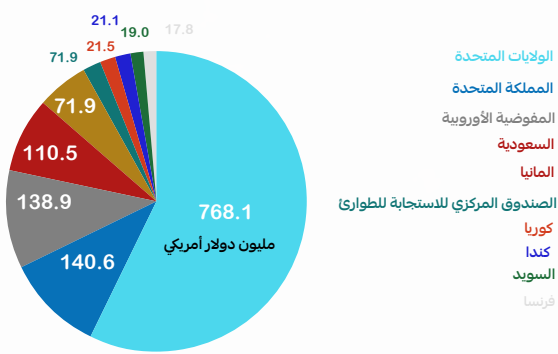

المصدر : الأوتشا

انفوجرافيك يوضح أعلى الدول المانحة لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن- 2024

41 - https://fts.unocha.org/plans/1193/flows
42 - https://fts.unocha.org/plans/1193/donors?order=total_funding&sort=desc

تمويل ضعيف واحتياجات كبيرة:

واجهت استجابة الخطة الانسانية خلال العام 2024م تراجعًا ملحوظًا في التمويل الدولي حيث لم يتم تأمين سوى 50.3 % من إجمالي المبلغ المطلوب والبالغ 2.71 مليار دولار أمريكي. مما شكل فجوة كبيرة في التمويل لجميع التدخلات والانشطة الإنسانية، والتي أخذت بالاتساع شيئا فشيئا مع مرور الوقت حتى أجبرت بعض وكالات برامج الاغاثة من توقف انشطتها او تعليق عملها يعود هذا النقص في التمويل إلى عدة عوامل رئيسية:

- تراجع اهتمام المجتمع الدولي: مع استمرار الأزمة اليمنية لسنوات، بدأ الاهتمام العالمي يتضاءل، مما أدى إلى انخفاض التمويلات المقدمة من الجهات المانحة.
- الأزمات العالمية المتزامنة: شهد العالم في السنوات الأخيرة عدة أزمات إنسانية وصحية، مثل جائحة كوفيد19-، مما أدى إلى توزيع الموارد المالية على عدة جبهات وتقليل المخصصات للأزمة اليمنية.
- التحديات الاقتصادية العالمية: تسببت التحديات الاقتصادية العالمية في تقليص ميزانيات المساعدات الخارجية للعديد من الدول المانحة، مما أثر سلبًا على تمويل خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن.
- القيود البيروقراطية والتدخلات: يواجه إيصال المساعدات تحديات متزايدة بسبب القيود على الحركة والتدخلات البيروقراطية وانعدام الأمن في العديد من المناطق، مما يزيد من صعوبة الوصول إلى المحتاجين.

نتيجة لهذه العوامل، اضطرت العديد من الوكالات الأممية والمنظمات الدولية إلى تقليص أو إغلاق برامج حيوية، مما حرم ملايين اليمنيين من المساعدات والخدمات الأساسية المنقذة للحياة.

تعد استجابة برنامج الغذاء العالمي في اليمن إذ يقوم بمساعدة نحو 15 مليون شخص بالمواد الغذائية، غير أن البرنامج بدأ يعاني نقصاً في التمويل، وأعلن تعليق أنشطة مشروع الوقاية من سوء التغذية في اليمن اعتباراً من أغسطس 2023، نتيجة لهذا النقص. ولم تتحصل خطته للفترة من أغسطس 2023 إلى ديسمبر 2024 إلا على 53.3 % فقط من إجمالي التمويل المطلوب، والمقدَّر بـ 1.05 مليار دولار.

ولا تزال الاحتياجات في اليمن كبيرة. حيث يعاني أكثر من نصف سكان البلاد، أي 18.2 مليون[43] بحاجة لبعض أشكال المساعدة الإنسانية خلال العام 2024م، مع تفاقم المخاطر نتيجة الصراع الإقليمي مؤخراً.

43 - UNFPA اليمن | تقرير الوضع الانساني-العدد (1) يناير-مارس 2024

حيث تشكل النساء والأطفال 80 بالمئة من اجمالي 4.56 مليون نازح في اليمن، وتواجه أكثر من 6.36 مليون من النساء والفتيات مخاطر متزايدة لأشكال مختلفة من العنف بما في ذلك الممارسات الضارة. الوصول غير الكافي للخدمات الشاملة للحماية من العنف يفاقم المشكلة مع انعدام هذه الخدمات بنسبة 90 بالمئة في المناطق الريفية.

ويحتاج نحو 17.8 مليون من السكان للمساعدة في مجال الرعاية الصحية في 2024، من بينهم 5.5 مليون من النساء في سن الانجاب يواجهن تحديات في الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية، كما يُتوقع أن تحتاج 2.7 مليون من النساء الحوامل والمرضعات للمعالجة من سوء التغذية الحاد. ومن بين كل خمسة مرافق صحية تعمل في البلد، يقدم واحد فقط خدمات الأمومة والطفولة الصحية ما يُبرز الحاجة المُلحة لرعاية صحية بكفاءة عالية. [44]

وتراجع التمويل لا يعد مشكلة جديدة أو وليدة اللحظة فخلال الثلاث سنوات الماضية بدأ التراجع في التمويل فخلال العام 2022م لم تتلق الاستجابة الانسانية سوى ثلث التمويل بنسبة 53 ٪ وفي العام 2021 بنسبة 62 ٪ وفي العام 2023 لم تتجاوز التعهدات سوى 1.3 مليار دولار من اجمالي 4 مليارات دولار أمريكي . [45]

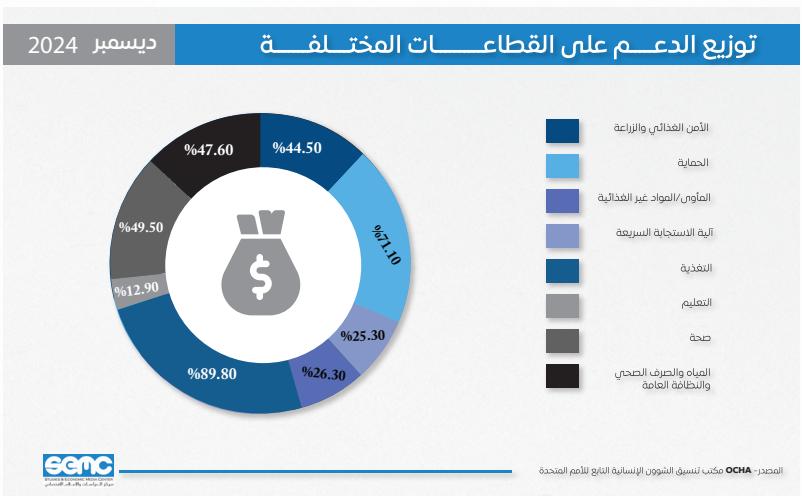

44 - UNFPA اليمن | تقرير الوضع الانساني-العدد (1) يناير-مارس 2024

45 - https://euromedmonitor.org/ar/article/5378/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86_-%D8%A7%D9%86%D8%AE%D9%81%D8%A7%D8%B6-%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AA%D8%A7%D9%84-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D8%B9%D9%86%D9%8A-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9

دعم المملكة العربية السعودية لليمن :

أعلنت المملكة العربية السعودية [46] في نهاية ديسمبر من العام 2024 عن دعم اقتصادي جديد لليمن بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، تعزيزًا لميزانية الحكومة اليمنية، ودعم البنك المركزي اليمني

ويتضمّن الدعم السعودي الجديد وديعة بقيمة 300 مليون دولار في البنك المركزي اليمني، تحسينًا للوضعين الاقتصادي والمالي، و200 مليون دولار أمريكي دعمًا لمعالجة عجز الموازنة اليمنية من إجمالي 1.2 مليار دولار، عبر البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، لتعزيز الأمن الغذائي في اليمن، ودعم مرتبات وأجور ونفقات التشغيل، ومساعدة الحكومة في تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية.

كما قدمت المملكة عبر البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن 263 مشروعًا ومبادرة تنموية نفذها البرنامج في مختلف المحافظات اليمنية، خدمةً للأشقاء اليمنيين في 8 قطاعات أساسية وحيوية، هي: التعليم، والصحة، والمياه، والطاقة، والنقل، والزراعة والثروة السمكية، وتنمية ودعم قدرات الحكومة اليمنية، والبرامج التنموية.

وكانت قد وقعت المملكة العربية السعودية في 21 فبراير 2023 اتفاقية وديعة مع البنك المركزي اليمني [49] بمبلغ مليار دولار، وقد تم إيداعه بالكامل لدى حساب البنك. بالإضافة الى تقديم دعم اقتصادي إلى الجمهورية اليمنية بقيمة 1.2 مليار دولار[48] لعجز الموازنة الخاصة بالحكومة اليمنية ودعم مرتبات وأجور ونفقات التشغيل، ودعم ضمان الأمن الغذائي في اليمن في بداية أغسطس من العام 2023م.

يأتي هذا الدعم سعياً من المملكة لدعم اليمن في شتى المجالات، حيث قدمت المملكة ودائع في البنك المركزي اليمني ليصبح مجموع ما تم تقديمه للبنك المركزي اليمني 4 مليارات دولار خلال الفترة من عام 2012م إلى عام 2022م.

وكانت المملكة العربية السعودية قد قدمت المملكة في عام 2012م مليار دولار، وفي عام 2018م مبلغ مليارى دولار في حساب البنك المركزي اليمني بصفته وديعة مخصصة لتغطية استيراد السلع الغذائية الأساسية (حبوب القمح، ودقيق القمح، والأرز، والحليب، وزيت الطبخ، والسكر)، وهو ما أسهم في تحسن مؤشر التنمية البشرية، وتعزيز احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية، والحد من انهيار العملة بشكل نسبي، وانخفاض أسعار الوقود والديزل، فضلاً عن تحسن المستوى المعيشي، وزيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2019م.

---

46 - المملكة تقدم دعمًا اقتصاديًا جديدًا بقيمة 500 مليون دولار للجمهورية اليمنية
47 - https://www.spa.gov.sa/w1857611
48 - https://www.spa.gov.sa/c5b49e96f0q

أبرز المنظمات ذات التدخلات المستمر:

شاركت خلال العام 2024م، 122 منظمة عمل إغاثي في تنفيذ أنشطة خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن. يشمل هذا العدد 8 وكالات تابعة للأمم المتحدة، و72 منظمة غير حكومية وطنية، و42 منظمة غير حكومية دولية.

تصدرت مجموعة قطاع الحماية أكبر عدد من المنظمات المنفذة حيث عمل بها 50 شريكا في 223 مديرية تليها مجموعة الصحة، حيث شارك 47 شريكا في 298 مديرية. كما عملت مجموعة قطاع الأمن الغذائي والزراعة من خلال 43 شريكا في 224 مديرية. وشاركت مجموعة قطاع التغذية مع 38 شريكا في 332 مديرية، بينما عملت مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة مع 27 شريكا في 63 مديرية. وعمل قطاع المأوى والمواد غير الغذائية مع 20 شريكا في 65 مديرية. وكذلك مجموعة قطاع التعليم التي عملت مع 19 شريكا في 73 مديرية. [49]

بالإضافة إلى ذلك، شملت المجموعات القطاعية الأخرى مجموعة القطاعات المتعددة للاجئين والمهاجرين، التي عملت مع 13 شريكا في 38 مديرية ومجموعة آلية الاستجابة السريعة، التي شاركت 13 شريكا في 47 مديرية؛ ومجموعة إدارة وتنسيق المخيمات، التي عملت مع 10 شريكا في 42 مديرية.

بينما العام 2023، نفذت 138 منظمة إغاثية أنشطة كجزء من خطة الاستجابة الإنسانية في جميع المديريات في اليمن. [50] ومن بينها، تسع وكالات تابعة للأمم المتحدة قامت بأنشطة استجابة في 332 مديرية، في حين كانت هناك 88 منظمة غير حكومية محلية في 304 مديرية، وعملت 41 منظمة غير حكومية دولية في 209 مديرية، وسجل قطاع الأمن الغذائي والزراعة اكبر عدد من حيث تواجد المنظمات المنفذة للأنشطة حيث تواجدت 56 منظمة في 227 مديرية في اليمن . ثم قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة بوجود 40 منظمة عملت في 102 مديرية. وضم قطاع الصحة 38 منظمة في 328 مديرية واحتل قطاع الحماية والتغذية المرتبتين الرابعة والخامسة من حيث عدد المنظمات حيث تعمل 38 منظمة في 178 مديرية و36 منظمة في 330 مديرية على التوالي.

وخلال الفترة نفسها، كان لدى مجموعة التعليم 32 منظمة تنفذ أنشطة استجابة في 61 مديرية. وتضم مجموعة المأوى أيضا 21 منظمة تنفذ أنشطة في 52 مديرية. وتضم مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات 19منظمة تنفذ أنشطة في 86 مديرية.

---

49 - https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-humanitarian-response-snapshot-november-2024-enar?_gl=1*tya49j*_ga*MTA0MDM0NjQ2MS4xNzQwNDExNjY5*_ga_E60ZNX2F68*MTc0MDQxMTY2OC4xLjEuMTc0MDQxMTk3OS4xMS4wLjA.

50 - نفذت 138 منظمة إغاثية أنشطة كجزء من خطة الاستجابة الإنسانية في جميع المديريات في اليمن.

انفوجرافيك يوضح أبرز المنظمات ذات التدخلات المستمرة في 2024 مقارنة مع العام 2023 بما في ذلك القطاعات كالغذاء والتعليم والصحة

أفاد البنك الدولي [51] في تقرير "المرصد الاقتصادي لليمن "[52]، أن الاقتصاد اليمني لا يزال يواجه تحديات متفاقمة، حيث يؤدي طول أمد الصراع، والتشرذم السياسي، وتصاعد التوترات الإقليمية، إلى دفع البلاد إلى منزلق أزمة إنسانية واقتصادية أكثر حدة وخطورة. ويكشف عدد الخريف لعام 2024 من المرصد والذي صدر تحت عنوان "مواجهة التحديات المتصاعدة"، أنه من المتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي لليمن بنسبة 1 % في عام 2024، في استمرار للانخفاض، وذلك بعد انخفاضه بنسبة 2 % في عام 2023، مما يؤدي إلى المزيد من التدهور في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، لتصل نسبة الانخفاض إلى 54 % منذ عام 2015. ودفع الصراع معظم اليمنيين إلى براثن الفقر، في حين وصل انعدام الأمن الغذائي إلى مستويات غير مسبوقة، حيث يعاني أكثر من 60 % من السكان من ضعف قدرتهم على الحصول على الغذاء الكافي.

ويعد استمرار الحصار الذي فرضه الحوثيون على صادرات النفط، أحد المصاعب الاقتصادية الكبيرة التي تواجهها الحكومة اليمنية والذي أدى إلى انخفاض الإيرادات المالية للحكومة المعترف بها دولياً بنسبة 42 % في النصف الأول من عام 2024، مما منعها من تقديم الخدمات الأساسية للسكان. وأدى توقف الحكومة المعترف

51 - اليمن يواجه تحديات اقتصادية متزايدة مع استمرار الصراع وتصاعد التوترات الإقليمية
52 - مواجهة التحديات المتصاعدة

بهـا دولياً عـن تصديـر النفـط، إلى جانـب الاعتمـاد الكبـير عـلى الـواردات، إلى تكثيـف الضغـوط الخارجيـة، ممـا تسـبب في انخفـاض قيمـة الريـال اليمـني في سـوق عـدن مـن 1,619 ريـالاً للـدولار في يناير/كانـون الثـاني 2024، إلى 1,917 ريـالاً بنهايـة أغسـطس/آب.

وحسـب تقريـر البنـك الـدولي، أن الحرمـان الشـديد مـن الغـذاء، زاد بأكـثر مـن الضعـف في بعـض المحافظـات. ويسـتمر تفاقـم التشرذم الاقتصـادي بـين المناطـق الـتي يسـيطر عليهـا الحوثيـون، وتلـك الـتي تسـيطر عليهـا الحكومـة المعـترف بهـا دوليـاً، حيـث يـؤدي التفـاوت في معـدلات التضخـم وأسـعار الـصرف إلى تقويـض أسـس الاسـتقرار وجهـود التعـافي في المسـتقبل. وفي الوقـت نفسـه، أدت التوتـرات الإقليميـة، وخاصـة في البحـر الأحمـر، إلى انخفـاض حركـة الملاحـة بأكـثر مـن 60 % عـبر مضيـق بـاب المنـدب الإسـتراتيجي وقنـاة السـويس، غـير أن هـذه الاضطرابـات لم تسـفر بعـد عـن زيـادة كبـيرة في أسـعار المسـتهلكين.

ويؤكـد التقريـر أن الآفـاق الاقتصاديـة لليمـن لعـام 2025 لا تـزال قاتمـة، بسـبب اسـتمرار الـصراع الإقليمـي، والـصراع الداخـلي، الـذي يهـدد بتعميـق التـشرذم في البـلاد، وتفاقـم أزمتهـا عـلى الصعيديـن الاجتماعـي والإنسـاني. ومـع ذلـك، وإذا تـم التوصـل إلى اتفـاق سـلام دائـم، فيمكـن لمكاسـب السـلام المحتملـة أن تحفـز التعـافي الاقتصـادي السريـع. وهـذا مـن شـأنه تمهيـد الطريـق أمـام حصـول اليمـن عـلى المسـاعدات الخارجيـة الحيويـة، وإعـادة الإعمـار، وتنفيـذ الإصلاحـات اللازمـة لتحقيـق اسـتقرار البـلاد واقتصادهـا.

تظـل اليمـن واحـدة مـن أكـبر الأزمـات الإنسـانية في العالـم، حيـث يقـدر عـدد المحتاجـين إلى المسـاعدات الإنسـانية وخدمـات الحمايـة بنحـو 18.2 مليـون شـخص في عـام 2024. وعـلى الرغـم مـن اسـتمرار الهدنـة بحكـم الأمـر الواقـع عـلى الأرض، لا تـزال البـلاد تواجـه وطـأة الـصراع والـنزوح ومخـاوف الحمايـة وتغـير المنـاخ والتدهـور الاقتصـادي. وبحلـول نهايـة مـارس/آذار، لـم يتـم تمويـل خطـة الاسـتجابة الإنسـانية لليمـن لعـام 2024، الـتي تسـعى إلى جمـع 2.71 مليـار دولار لتنفيـذ الأنشـطة الأكـثر أولويـة اللازمـة للأشـخاص الأكـثر ضعفـاً، إلا بنسـبة 16.1 في المائـة فقـط.

وعـلى الرغـم مـن أن 2.27 مليـار دولار لا تـزال في متطلبـات التمويـل غـير ممولـة، فـإن وكالات الإغاثـة لتزويـد المحتاجـين بالمسـاعدات والخدمـات الأساسـية. وفي الربـع الأول مـن عـام 2024، واصلـت 140 منظمـة إنسـانية تقديـم المسـاعدات إلى مـا معدلـه 3.13 مليـون شـخص شـهريًا. وفي حـين ظـل عـدد الأشـخاص الذيـن وصلـت إليهـم المسـاعدات لـكل مجموعـة منخفضـا، واصلـت المنظمـات الإغاثيـة تقديـم الدعـم لملايـين الأشـخاص - حيـث تـم الوصـول في المتوسـط إلى 2.9 مليـون شـخص كل شـهر بالمسـاعدات الغذائيـة، وسـاعدت الرعايـة الصحيـة أكـثر مـن 506 آلاف شـخص، وتـم توفـير خدمـات الميـاه والـصرف الصحـي والنظافـة الصحيـة لأكـثر مـن 709 آلاف شـخص، وتلقـى مـا يقـرب مـن 331 ألـف شـخص الدعـم الغـذائي حسـب تقريـر الأوتشـا. [53]

53 - OCHA

تواجه اليمن واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، حيث يحتاج 18.2 مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية وخدمات الحماية. ورغم تحسن الوضع الأمني نسبيًا نتيجة الهدنة، إلا أن البلاد لا تزال تعاني من تداعيات النزاع، والتدهور الاقتصادي، والتغير المناخي. وفي ظل هذه الظروف، شهد عام 2024 دعمًا دوليًا كبيرًا شمل مساعدات مالية مباشرة، ومشاريع تنموية، وبرامج إغاثية متعددة القطاعات.

وفي إحاطة لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ "توم فليتشر قدمها لمجلس الأمن حول الوضع الإنساني في اليمن، 11 كانون الأول/ ديسمبر2024.

عن تدهور الوضع الاقتصادي في اليمن، حيث يتوقع البنك الدولي انكماشا إضافيا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1 في المائة في عام 2024، بالإضافة إلى انخفاض بنسبة

STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الإقتصادي

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمات المجتمع المدني اليمنية التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار، والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف.

https://economicmedia.net/

اليمن ـ تعز – حي الدحي
00967-4- 249306

www.economicmedia.net
economicmedia@gmail.com
@Economicmedia
Economicmedia